٣ أبعاد

مراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات

ط) النظام الانتخابي .
ظ) التعليم المدني والانتخابي .
ع) تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين.
غ) الحملة الانتخابية .
ف) وسائل الإعلام .

إن النظام المستخدم لتحديد الفائز والخاسر في أي انتخابات (أي: نظم تحديد المقاعد بما فيها التمثيل النسبي وتمثيل الأغلبية والتمثيل المختلط، إلخ) هو واحد من أهم أبعاد أي انتخابات. وتؤثر طريقة تحديد المقاعد على العملية السياسية والحكومة التي ستتولى الحكم. وللبنية والقواعد (وتسمى أحيانا إطار العمل الانتخابي) التي يتم بها إنجاز نظام الانتخابات وتنفيذه ومراجعته أهمية خاصة مماثلة.

وفيما يخص النظام الانتخابي يجب أن يفكر المراقبون في بداية العملية في وضع خطة من أجل :

١) تقييم النظام الانتخابي كما وضع بشكل مجرد (أي كما هو مفترض نظريا أن يعمل حسب قوانين وتنظيمات مكتوبة).
٢) تقييم النظام الانتخابي بحسب ما يتم في الممارسة (في الواقع الحادث) .
٣) المطالبة بالتحسينات ، حسبما هو مناسب ، عن طريق إصلاح التشريعات و/أو الإجراءات التعديلية للنظام .

ويقدم هذا القسم اطار عمل لمناقشة هذه النقاط الثلاث. أما الاقتراحات الخاصة بكيفية تقييم النظام الانتخابي كما يطبق في الممارسة الفعلية فسوف يتم مناقشتها في الفصول (ظ ـ م).

يجب أن تبدأ تقييم أي نظام انتخابي بدراسة القوانين واللوائح الخاصة بذلك في بلدك. ويمكن أن توجد هذه القوانين المحلية في دستور بلادك ، وفي المواد التشريعية (مثل قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية وقانون وسائل الإعلام والقانون الجنائي وقواعد الإجراء، إلخ) ، والأحكام القانونية.

وتشتمل هذه القوانين عادة على القواعد التي تحكم:

١) تحديد المقاعد .
٢) تحديد الموظفين المسؤولين عن الانتخابات.
٣) تحديد الدوائر الانتخابية.
٤) تسجيل الناخبين.
٥) تسجيل الأحزاب السياسية ومرشحيها .
٦) ممارسات الحملة الانتخابية ، بما فيها استخدام وسائل الإعلام وتمويل الحملة واستخدام موارد الدولة .
٧) إجراءات التصويت والفرز .
٨) التعامل مع الشكاوى ومراجعتها واستئناف الأحكام.
٩) مراقبة الانتخابات .

كلف فريقا صغيرا في منظمتك بأن يقرأ هذه القواعد ويطلب ـ إذا كان ضروريا ـ شروحات وتفاسير أكثر من المحامين أو موظفي الحكومة المسؤولين .

وبعدما تنتهي من تحليل البنية والقواعد فكر فيما إذا كان محتملا أن يؤدي النظام الانتخابي ، كما هو مصمم نظريا ، إلى عملية شرعية .

أولا: قم بتقييم ما إذا كان نظام الانتخابات معقولا من وجهة النظر اللوجيستية. فمثلا اجمع كل المواعيد النهائية في جدول الانتخابات وحدد ما إذا كان يمكن أن يتسجل الناخبون ويمكن طباعة المواد الانتخابية وتوزيعها ويمكن تدريب الموظفين واستكمال الحملة الانتخابية في الوقت المسموح به أم لا.

ثانيا: قارن بين شروط قانون الانتخابات وبين المعايير القانونية للتشريع المحلي. فمثلا إذا كان هناك مادة تمنع الاجتماعات السياسية فهل ينتهك هذا المنع أي مواد في دستور البلد؟

قارن أيضا هذه المواد مع المعايير الدولية المقبولة . ويمكنك أن تجد مواد مختارة من الاتفاقيات الرئيسية لحقوق الإنسان مسردة في الملحق رقم (١). ويمكن أيضا أن تجد المعايير الدولية في الأحكام أو الحلول الرسمية التي اتخذتها المنظمات الحكومية الدولية أو المحاكم المحلية لبلاد مختلفة .

ويمكنك من تحليلك أن تستنتج أن الإصلاح القانوني أو التنظيمي مناسب من أجل دعم نزاهة وصراحة العملية الانتخابية . ويمكن أيضا أن تقرر أن تدعو لعقد مؤتمر مائدة مستديرة أو ندوة مع موظفي الحكومة و/أو ممثلي الأحزاب السياسية لمناقشة الإصلاحات الانتخابية المحتملة ، وهذه سوف تناقش أكثر في القسم الفرعي التالي عن المناصرة .

مبادئ وموضوعات عامة: تذكر المادة رقم (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وهي نقطة انطلاق شائعة لمناقشة المعايير الدولية لتقييم الانتخابات، أن:

١) «لكل شخص الحق في المشاركة في حكم بلده (أو بلدها) بصورة مباشرة أو من خلال ممثلين يتم اختيارهم بحرية...» .

٣) «إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم . ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت» .

وليس هناك أي قاعدة عالمية تحدد كيف تنطبق هذه المعايير الواسعة على التقييمات الفردية لانتخابات ما. ومع ذلك فإن أحد المناهج المستخدمة يحدد بصورة

واسعة ، نظريا ، الحد الأدنى من الشروط التي تحقق مبادئ الانتخابات الحرة الشرعية الحقيقية . ويقدم كتاب «إرشادات للمراقبة الدولية للانتخابات» (٣١) حصرا موجزا لهذا الحد الأدنى من الشروط:

١) لا تفرض أي قيود غير معقولة على الأحزاب أو الناخبين .

٢) يحترم المشاركون (الذين يمثلون الحكومة والجيش والأحزاب السياسية وآخرون) حقوق التعبير الحر ، والتزامل الحر ، والتجمع الحر لفترة كافية تسمح بالتنظيم السياسي والحملة الانتخابية وبتوعية وإخبار المواطنين عن المرشحين وعن القضايا.

٣) توفير الضمانات الكافية للاقتراع السري وعدم التهديد.

٤) وجود تأمين وتأكيد على أمانة ونزاهة عمليتي الاقتراع والفرز.

ويمكن أن تتسع هذه القائمة لتشمل الكثير من المبادئ الأساسية لشرعية أي انتخابات ، ومنها:

٥) عدم التمييز في معاملة المتنافسين السياسيين، وأهلية الناخب، والحقوق السياسية الأخرى.

٦) عملية قانونية صحيحة تتضمن الإجراءات التشريعية والتنظيمية والقضائية التي توفر الإخطار والاستماعات والطعون، التي تحمي ضد الأحكام المتعسفة أو المتحيزة والتي تقدم علاجا فعالا لاختزال الحقوق المحمية.

٧) أعمال النوايا الطيبة لتأمين نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية ، بما في ذلك الضمانات بأن تكون هناك شفافية (أي: صراحة ووضوح) في العملية وأن يفهم الناخبون حقوقهم والخيارات المقدمة لهم وإجراءات الانتخابات.

ويجب ألا تنتهك الأنظمة الانتخابية أيا من هذه المبادئ الأساسية. ويتطلب مبدأ عدم التمييز بصفة خاصة أن يحمل كل صوت قيمة متساوية تقريبا . ويجب أن تكون القاعدة «صوت واحد لشخص واحد» مضمونة عن طريق مواد تضمن أن كل صوت له تقريبا نفس القيمة. فمثلا فيما يخص عالمية الحق الدستوري الانتخابي يجب أن تقيم ما إذا كان قانون الانتخابات يقصر المشاركة الانتخابية على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية وغيرها أو القومية أو المكانة الاجتماعية أو امتلاك الممتلكات أو الميلاد أوالمراتب الأخرى(٣٢).

ويجب أن يصمم إطار عمل النظام الانتخابي بحيث يوفر ضمانا بأن الانتخابات تنفذ وتدار بمصداقية وأن الجمهور لديه ثقة في النظام . ولتحقيق هذه الغاية لا بد أن يكون لأي نظام انتخابي آلية لتعيين موظفي انتخابات يديرون الانتخابات بحيادية واستقلالية . وعندما تكون الحيادية موضع شك يجب أن يقدم النظام آليات أخرى لتدعيم مصداقية العملية .

ويعتبر توزيع التمثيل المتوازن للمصالح السياسية المتنوعة على لجان الانتخابات و أجهزة المراجعة حلا شائع الاستخدام عندما تكون الحيادية موضع تساؤل. ومن الحلول التكميلية الأخرى وضع نظام «مراجعات وموازنات » تخضع به لجنة الانتخابات إلى مراجعة جماعات تشريعية وقضائية مستقلة و/أو جماعات مستقلة للمراقبة. والدرجة التي تكون بها العملية الانتخابية قابلة للمراجعة من قبل المراقبين تسمى مستوى الشفافية أو الصراحة. ويقدم أي نظام

---

(٣١) L. Garber, *Guidelines for International Election Observing* (The International Human Rights Law Group, Washington, D.C.: 1990), at p. 18.
انظر أيضا: G. Goodwin-Gill, *Free and Fair Elections: International Law and Practice* (The Inter-Parliamentary Union, Geneva: 1994); and *Professional Training Series #2: Human Rights and Elections*, (The United Nations Centre for Human Rights, Geneva: 1994).

(٣٢) انظر المادة رقم ٢ ، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** والمادة رقم ٢ ، **المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية** في الملحق رقم ١ ، انظر أيضا القسم (ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين».

يتسم بمستوى عال من الشفافية حوافز قوية لموظفي الانتخابات ليديروا العملية بنزاهة ويدعموا الثقة بين الناخبين والمتنافسين ، وهو الأمر الأكثر أهمية . ويجب أن تراجع مستوى الشفافية وكذلك قضايا الحيادية والاستقلالية والتمثيل المتوازن والمراجعات والموازنات عند تقييم نظام انتخابات ما.

كما أن ضمانات صحة الإجراءات القانونية تعد هي الأخرى أساسية للتأكد من أن العملية تدار بشرعية ونزاهة. ويجب أن يقدم النظام الانتخابي لكل بعد من أبعاد العملية الانتخابية إجراءات ـ في قاعدة الانتخابات أو في القوانين الأخرى أو في القواعد ـ توفر عناصر العملية القانونية. ومن ضمنها:

١) الإعلان عن المواعيد النهائية لإجراءات تسجيل المرشحين والناخبين ، وإجراءات الاقتراع، وتغيرات القانون ، أو أي أمور هامة أخرى .
٢) جلسة استماع ، أي فرصة لأن تسمع ، كي تقدم الآراء والحجج أو الحقائق الهامة قبل التنظيم الإداري أو قبل اتخاذ تنظميات انتخابية .
٣) فرصة للمراجعة المستقلة للقواعد أو القرارات الهامة، بما فيها تحديد المعايير والإجراءات التي تحكم الطعون وتضمن سرعة البت فيها.
٤) حل فعال لإبطال أي اختزال للحقوق السياسية أو الانتخابية أو حقوق المشاركة.

المناصرة: إن إسهام مجموعتك المراقبة للانتخابات في العملية الانتخابية سوف يكون محدودا إذا كان فى إطار العمل القانوني لبلدك خلل شديد لدرجة أنه يحول دون إمكانية إجراء انتخابات تنافسية ذات مغزى وشفافة. وهكذا إذا أظهر فحصك للنظام الانتخابي عيوبا هامة فيجب أن تناصر التغيرات داخل الحكومة أو في التشريعات أو مع مديري الانتخابات. فمثلا ، القوانين التي تعطي صلاحية للمراقبين المحليين أن يدخلوا كل مراكز الاقتراع والفرز ويمنح لهم بموجبها السماح بالدخول إلى أي مرحلة هامة أخرى من العملية الانتخابية هي قوانين هامة لأعمالك (انظر إيضاح رقم ١٩ ، وملحق رقم ١) .

وقدرة مجموعتك الرقابية على التأثير على تصميم وعمل نظام انتخابي يمكن أن تتطلب ضم محامين ، ومدافعين عن السياسة العامة ، و خبراء في الانتخابات ، وآخرين ممن يستطيعون أن يصلوا إلى صناع القرار في الحكومة . وكذلك فإن تعبئة الرأي العام عن الموضوع ـ عن طريق وسائل الإعلام والتجمعات وكتابة الرسائل والحملات الانتخابية ـ هي وسيلة أخرى تعد هامة لبدء التغيير .

ويجب أن تحاول ترتيب اهتماماتك حول قانون الانتخابات بحسب الأولوية ، فيساعدك هذا الترتيب على تجنب استهلاك الموارد في موضوعات عديمة الأهمية كما أنه سوف يمكنك من أن تضع إستراتيجيات محددة. وقم أيضا بالتمييز في أنواع الخلل الموجودة بين تلك الأنواع التي تعد خطيرة لدرجة أن تحول دون إجراء انتخابات ذات مغزى وبين الموضوعات الأخرى حيث لن تؤثر أوجه القصور تأثيرا ماديا على النتيجة .

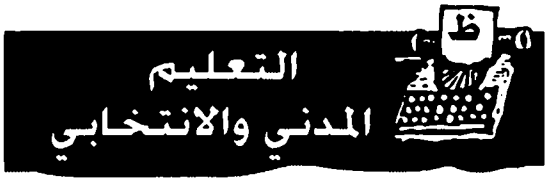

إن أحد مقاييس شرعية أي انتخابات هو درجة إعلام الناخبين إعلاما كافيا عن:

١) حقوق الناخب وواجباته .
٢) مواعيد وإجراءات الانتخابات .

٣) مجال الاختيارات (مثلا: السياسات أو الأحزاب أو المرشحين، إلخ) .
٤) مغزى اختياراتهم هذه.

ويتلقى الناخبون معلومات عن حقوقهم الديمقراطية وعن الانتخابات من خلال التعليم المدني بصفة عامة والتعليم الانتخابي بصفة خاصة. وتقوم لجنة الانتخابات الوطنية وبعض الوزارات الحكومية ووسائل الإعلام التابعة للحكومة والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية بمسؤولية تقديم التعليم الانتخابي.

والتأثير التراكمي لمجمل التعليم الانتخابي في أية انتخابات يجب أن يقيم عن طريق تحديد الدرجة التي تكون بها المعلومات المتعلقة بالموضوع متاحة بصورة كافية لكل الناخبين الذين لهم حق الانتخاب بشكل يمكنهم أن يفهموه وبطريقة تسمح بوقت كاف للجمهور ليستخدم المعلومات. ويجب كذلك أن تحاول تقييم ما إذا كانت هذه المعلومات تناقش بشكل كاف حقائق وإجراءات وحقوقا وموضوعات أساسية أم لا.

وليس هناك وسائل سريعة وبسيطة تقوم بها بعمل مثل هذه التقييمات ، ولكي تفعل ذلك تحتاج أن تحدد مستوى فهم الناخب للانتخابات. كما يجب أن تحدد ما إذا كان القصور في الفهم ذا طبيعة منتشرة أو عميقة لدرجة أن الانتخابات يمكن أن لا تعكس الإرادة الحقيقية للناس. ويمكن أن يتضح غياب فهم الناخبين عن طريق مستوى منخفض للغاية من المشاركة الانتخابية أو عن طريق عدد كبير من الأصوات الخاطئة (تسمى أيضا أصواتا باطلة). ويعتبر استطلاع الرأي العام والذي يجمع معلومات من شريحة عريضة من جمهور الناخبين كتمثيل عن مجموعهم وسيلة يمكن أن تستخدمها لهذه التقييمات.

وقد تجد أن التأثير التراكمي لبرامج التعليم الانتخابي الموجودة غير كاف. وكثيرا ما يحدث هذا القصور بسبب افتقار الحكومات واللجان المختصة بالانتخابات إلى الموارد وإلى الالتزام بتنفيذ برامج التعليم الانتخابي الحيادية أو لأن اتصالاتهم الموجودة حول التعليم الانتخابي غير فعالة أو خاطئة . وهناك تفسير آخر شائع هو أن الحكومات تفشل في إفساح وقت كاف في جدول الانتخابات لوضع وتنفيذ برامج التعليم الانتخابي.

وفي هذه الظروف يمكن لمجموعة المراقبة المحلية أن تنفذ برنامجها الخاص للتعليم الانتخابي. وإذا فكرت في تنفيذ برنامج تعليم انتخابي آخر أكثر شمولية فيجب أن تبحث كذلك في كيفية ربطه بالأهداف التي تسعى لتحقيقها من المراقبة ، وبالتحديد إلى أي مدى سوف يأخذ برنامج التعليم الانتخابي الموارد (المالية والبشرية وأيضا الوقت) بعيدا عن أعمالك

قبل الانتخابات الوطنية في رومانيا في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٢ قام متطوعون من مجموعات محايدة عديدة بحملة مؤثرة تصحبها تعبيرات عن الاهتمام من قبل المجتمع الدولي. وساعدت هذه الحملة في إقناع الهيئة التشريعية بإصدار مواد قانونية تمكن المراقبين المحليين من دخول مراكز الاقتراع.
وعلى العكس من ذلك ، كما أسلفنا ، تم منع المراقبين المحايدين في اليمن من دخول معظم مراكز الاقتراع يوم الانتخابات. وبدلا من ذلك لم يستطيعوا إلا أن يقيموا الانتخابات على أساس المقابلات التي أجروها خارج مراكز الاقتراع.

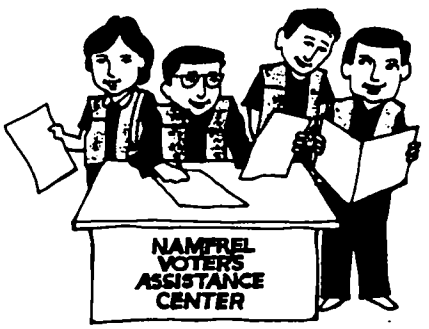

تقديم المساعدة الانتخابية ، نقلا عن «**كتيب لتنظيم أقسام المدن والأقسام المحلية**» اعدته حركة المواطنين الوطنية من اجل انتخابات حرة (**نامفريل** -NAM FREL)

الرقابية؟ وأية أنشطة تعد أكثر أهمية لمساندة النظام الديمقراطي في بلدك؟ وما الأنشطة التي تناسبك بشكل أفضل؟ وهل هناك منظمات أخرى تخطط لتنفيذ برامج للتعليم المدني ، وكيف ستتكامل برامجك أو تتضارب الواحد مع الآخر؟ هل سيمثل تدخلك كمقدم للتعليم الانتخابي تضاربا في المصالح يقلل من قدرتك على تقييم عملية الانتخابات بموضوعية؟

وإلى حد ما فإن كل تدريبك وإعلانك لمعلوماتك يمكن ، بل ويجب ، أن يعتبر تعليما انتخابيا قيما ، إذ أن المعرفة التي يكتسبها الناخبون عن الاقتراع والمراقبة كنتيجة لدورات (ورش) عملك المنتشرة في كل البلد ورسائلك الإخبارية وإعلاناتك للخدمة العامة والتغطية الإعلامية تساعد الناخبين أن يفهموا بصورة أفضل حقوقهم والعملية الانتخابية. وهكذا يجب ألا تقلل من شأن مساهمتك في التعليم المدني لمواطنيك من خلال تنظيمك لعملية مراقبة.

٤ تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين

تسجيل الناخب: تتطلب أنظمة الانتخابات معايير وآلية لتحديد الناخبين الذين لهم حق الانتخاب ولمنع الأشخاص الذين ليس لهم حق الانتخاب من الاقتراع. وتستخدم هذه الآلية أيضا لضمان مبدأ «صوت واحد لشخص واحد» عن طريق منع الناس من التصويت أكثر من مرة أو منعهم من التصويت في المكان الخاطئ .

والحق العالمي «للاشتراك في» الحكومة يتأثر مباشرة بأهلية الناخب في الانتخاب وتسجيله. وبالتحديد، إذا كان إثبات حق الناخب في الانتخاب هو غالبا متطلب أساسي للاقتراع فيجب أن تقيم العملية التي يتم بها إثبات حق الناخب في الانتخاب وتهتم اهتماما خاصا بما إذا كانت قطاعات كبيرة من الجمهور تمنع من الاقتراع عن طريق:

١) معايير غير معقولة تحد من حق الانتخاب ، مثل استخدام التمييز المبني على أساس الجنس أو اللون أو النوع أو الدين أو الجنسية أو الأصل العرقي أو الحالة الاجتماعية أو الميول السياسية السابقة أو التعليم أو الملكية أو القدرة على الدفع. أما القيود المعقولة فتتضمن السن والمواطنة والإقامة والصحة العقلية.

٢) تعليم انتخابي غير كاف عن كيف يمكن لمن يريدون الانتخاب أن يثبتوا أهليتهم.

٣) الفشل في احترام الضمانات الأخرى لعملية قانونية إجرائية صحيحة، خاصة عندما لا يكون هناك أي مواد منظمة لمراقبة العملية أو للتحقق

من دقة سجل الناخبين أو لمعارضة القواعد .

٤) التهديد الذي يمنع أو يعيق المواطنين الذين يحق لهم الانتخاب من المعرفة عن العملية أو الاشتراك فيها .

وتقدم فترة التسجيل فرصة رائعة لحشد المتطوعين

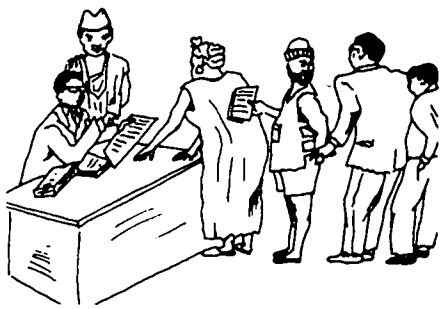

تسجيل الناخبين ، نقلا عن «**الانتخابات ونحن**» كتيب تدريبي أعده مركز **جيرديس** (GERDDES) في غينيا (Guinea).

وتكليفهم بمهام محددة . وهذه المهام يمكن أن تتضمن بدء حملة تعليم انتخابي ، ومراقبة سلوك موظفي الحكومة ومؤيدي الحزب السياسي ، وتنفيذ نظام للتعامل مع الشكاوى والاتهامات. وطالما أن عملية تسجيل الناخب هي غير مركزية إلى حد كبير (إذ تتم غالبا في مراكز الاقتراع المحلية ومكاتب البلدان) إذن فهي شبيهة بعمليات الاقتراع والفرز. ولذلك يمكن لطاقمك ومتطوعيك ، من خلال مراقبة تسجيل الناخبين ، أن يكتسبوا خبرة مباشرة عن خططهم ليوم الانتخاب نفسه ومن مصدرها الأصلي.

أولا: لابد أن تبحث عن النظام الذي يستخدمه بلدك لتحديد الأهلية الانتخابية. ومن ضمن الأنظمة المتنوعة:

١) عدم التسجيل: يثبت الناخبون هويتهم وأهليتهم الانتخابية في مركز الاقتراع يوم الانتخاب بتقديم أشكال مقبولة من أوراق الهوية إلى الموظفين (مثل: البطاقة الشخصية الوطنية ، أو رخصة القيادة ، أو جواز السفر ، أو بطاقة الإقامة ، أو شهادة الخدمة العسكرية، إلخ).

٢) تسجيل إحصائي أو سجل وطني آخر: يفحص موظفو الحكومة السجلات والبيانات الإحصائية

بطاقة شخصية من Manual del Ciudadano ، دليل انتخابي لسنة ١٩٩٤م أعده مجلس الديمقراطية

للسكان (مثل الاسم والسن والعنوان) ليكونوا سجلا للناخبين.

٣) القيد (وكثيرا ما يسمى تسجيلا أو قيدا): في زمان ومكان محدد (عادة مبنى بلدي أو مقر

المسجل) يثبت الناخبون هويتهم وأهليتهم الانتخابية لموظفين معينين محددين) لكي تسجل أسماؤهم في قائمة التسجيل .

ثم يجب أن تحدد المشاكل التي تحدث ، أو التي يحتمل أن تحدث ، عند تنفيذ تسجيل الناخبين . وفيما يلي قائمة مراجعة جزئية للمشاكل الشائعة عند تسجيل الناخبين:

١) «الإجراءات» التي تسبب صعوبة غير معقولة لبعض قطاعات الجماهير في أن يتسجلوا أو أن يحصلوا على بطاقة الهوية الضرورية للاقتراع ، بما في ذلك الحد من ساعات أو أيام التسجيل، وتحديد أماكن مراكز التسجيل في مواقع غير مناسبة ، وفرض رسوم ، وإجراء امتحانات معرفة القراءة والكتابة ، أو إخضاع المتسجلين لإجراءات مرهقة بصورة غير عادلة مثل تقديم بطاقات شخصية عديدة أو صور أو التردد مرات عديدة على مركز التسجيل، إلخ .

٢) سلوك موظفي التسجيل غير اللائق، الذي يتم سواء عن عمد أو بالصدفة ، بما في ذلك: إرهاب المتسجلين ، ورفض أو إلغاء الناخبين الذين لهم الحق في الانتخاب ، وقبول متسجلين ليس لهم حق في الانتخاب ، والتلاعب بالقائمة ، والتعامل مع القائمة بطريقة خاطئة ، وعدم توزيع بطاقات الانتخاب (التي تسمى أيضا بطاقات تسجيل أو بطاقات شخصية).

٣) قوائم غير دقيقة: مثل تلك القوائم التي تتضمن أسماء الأفراد الذين ماتوا أو تركوا الدائرة الانتخابية ، أو الافراد المزيفين ، أو المتسجلين الذين تقيدوا أكثر من مرة أو الذين لا يحق لهم الانتخاب، أو القوائم التي لا تتضمن أسماء الأفراد الذين لهم حق الانتخاب والذين تقدموا بصورة صحيحة ليتسجلوا ، أو القوائم التي تسجل أسماء المتسجلين بطرق تجعل تحديد موقعهم في القوائم أمرا غير عملي .

٤) الفشل في ضمان الشفافية في عملية التسجيل ، كما يتضح من القواعد المقيدة أو الموظفين العنيدين الذين يمنعون المراقبين من تحليل العملية بطريقة مناسبة زمنيا.

وهناك أسباب أخرى جيدة لمراقبة عملية التسجيل. فبجانب التسبب في إحداث مشاكل يوم الانتخاب يمكن لقوائم الناخبين غير الدقيقة أن تؤثر بطريقة عكسية على الأبعاد الأخرى للعملية الانتخابية. فمثلا في بلاد عديدة تضع الأحزاب السياسية إستراتيجية حملاتها الانتخابية مستخدمة بيانات التسجيل ، كما تتأثر حدود الدائرة الانتخابية وعدد المقاعد المخصصة لكل دائرة بمعلومات الإحصاء العام للسكان والتسجيل ، ويتم تحديد أماكن مراكز الاقتراع وخطة توزيع البطاقات الانتخابية بالمثل عن طريق المعلومات التي جمعت أثناء عملية التسجيل .

وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكن أن تستخدمها لتقييم العملية الانتخابية:

١) قم بتوزيع المتطوعين ليراقبوا أنشطة التسجيل في سائر أنحاء البلاد ، خاصة في المناطق التي يظهر بحثك أن هناك احتمالا كبيرا لحدوث مشاكل فيها .

٢) تحقق من دقة المعلومات الموجودة في قوائم الناخبين (مثلا: باختيار عينة إحصائية لها دلالتها من الأسماء ثم تحديد صحة المعلومات من خلال المقابلات أو أي بحث آخر).

٣) قارن بين القوائم الانتخابية للانتخابات السابقة وبين القائمة الحالية لتحديد أي ملامح إحصائية غريبة (مثلا: التغيرات الكبرى في عدد المتسجلين من حزب واحد أو في منطقة واحدة).

٤) راجع القوائم، بالعين أو بالحاسب الآلي، لتكتشف التسجيلات المكررة وحالات تسجيل الناخبين الذين لا يحق لهم الانتخاب.

٥) قدم التدريب والتعليم المدني لآخرين عن كيفية إجراء الأساليب من ١ :٤ أعلاه.

والأساليب (١، ٢، ٥) تتطلب قدرا كبيرا من الوقت والأفراد ولكنها أيضا تقدم أفضل فرصة لوضع واختبار شبكة عمل وطنية. والأسلوبان (٣، ٤) يمكن إنجازهما في المراكز الرئيسية المركزية بدون توزيع أي أفراد في الميدان. وفي بعض البلاد تقدم السلطة المركزية للانتخابات (سلطة الانتخابات المركزية) قائمة تسجيل بالحاسب الآلي إلى الأحزاب السياسية أو المراقبين حتى يمكنهم أن يتحققوا من دقة القوائم باستقلالية.

تسجيل الحزب والمرشح: إن الأمور المتعلقة بعمليات تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين (تسمى هذه العملية أحيانا اعتمادا أو تحديد الأهلية الانتخابية) شبيهة بتلك الخاصة بالناخبين. ومن الحقوق العظيمة الأهمية «حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مباشرة أو عن طريق مرشحين مختارين بحرية، وأن تنتخب عن طريق انتخابات حقيقية دورية»[٣٣]. وهذا الحق أساسي لتحديد ما إذا كانت الانتخابات تقدم فرصة حقيقية للمرشحين أن يقدموا اختيارات متنافسة وتقدم فرصة للناخبين أن يختاروا من بينها.

والقيود على من يمكن أن يكوّن حزبا ومن الذي يمكن أن يتنافس في الانتخابات لمنصب حكومي تعتبر معقولة إذا كانت تخلو من أي تمييز غير عادل[٣٤]. وتاريخيا لم تتفق مع هذا الاختبار إلا أنماط معينة فقط من الحدود. فمثلا، الاهتمامات الخاصة بالأمن هي تبرير يشيع ذكره عند رفض مشاركة أحزاب سياسية معينة أو مرشحين بعينهم[٣٥]. والرغبة في ضمان السيطرة الفعالة بمنع ازدياد عدد الأحزاب استخدمت أيضا لتبرير عملية الحد من تسجيل الأحزاب. ويجب أن يطبق هذا التبرير بحذر معقول في أي بلد في طريقه للخروج من ماض غير ديمقراطي، حيث يكون هدف الممارسة الانتخابية هو إنشاء أحزاب سياسية جديدة أو ظهور مرشحين مستقلين.

وعندما تراقب تسجيل الحزب والمرشحين يجب أن تحاول أن تكتشف أي استخدام متعسف أو تمييزي للقانون، إذ أن وجود مثل هذا الأمر يدل على انتهاك المعايير الدولية. وتتضمن الإدارة الخاطئة ظروفا لا يعطى فيها للمرشحين إخطار كاف بالمواعيد النهائية للترشيح أو بالإجراءات المطلوبة له. أو مثل حالات تكون فيها المتطلبات (مثل جمع توقيعات أو دفع تأمين) صعبة للغاية ومميزة بطريقة غير معقولة. وأيضا عندما ترفض طلبات الترشيح يجب أن تفحص عملية الالتماسات لتحدد ما إذا كان هناك استعدادات كافية للاستماع ولمراجعة مستقلة.

---

٣٣) المادة رقم ٢٥، **المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية** في الملحق رقم ١.

٣٤) انظر على سبيل المثال المادة رقم ٢٤ **وثيقة اجتماع كوبنهاجن للمؤتمر عن الحالة الإنسانية لـ OSCE** في الملحق رقم ١.

٣٥) المعيار الدولي للتناسب يقول بأن منع مشاركة حزب ما في الانتخابات ليس لها مبرر إلا عند هؤلاء الذين يعتنقون العنف من أجل قلب الحكومة أو يضعفون السلامة الإقليمية لدولة ما. انظر المصدر السابق أيضا.

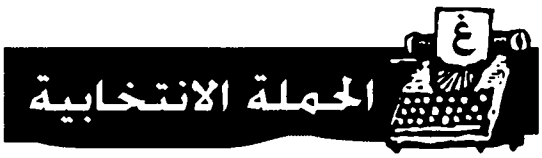

أثناء فترة الحملة الانتخابية يكون التحزب منتشرا لأن كل مترشح في الانتخابات يتنافس لكي يضمن انتصاره. وفي أحيان كثيرة تسفر مثل هذه الحزبية عن منافسة قوية، وهذه ديمقراطية سليمة تماما. وأحيانا ينتج عن المنافسة انتهاكات وظلم ، والذي ـ في فترة ما قبل الانتخابات ـ يمكن أن يكون له تأثير جوهري بل وحتى حاسم وقاطع على نتيجة الانتخابات. والفشل في تعريف وتنفيذ ضوابط المنافسة يمكن أن يؤدي إلى سلوك مخالف لأي انتخابات نزيهة حقيقية. ولذا يجب أن تفكر جديا في مراقبة فترة الحملات والدعاية الانتخابية.

ويناقش هذا القسم كيفية مراقبة ثلاثة أبعاد متسعة في حملة انتخابية:

١) الموارد .
٢) أعمال التهديد والإرهاب .
٣) التنفيذ والمراجعة المستقلة .

أما عن استخدام وسائل الإعلام وتغطيتها ، وهي عوامل مؤثرة للغاية في الحملة الانتخابية ، فسوف نناقشها في القسم التالي[٣٦] . ويحدد القسم الفرعي «المبادئ والموضوعات العامة» الموضوعات والأنشطة الكبيرة الموجودة دوما في الحملة الانتخابية من حيث ارتباط هذه الموضوعات بالحريات المعترف بها دوليا، وهي حرية التعبير والتزامل والتجمع والحركة. ويراجع هذا القسم الفرعي أيضا المعايير التي يجب أن يتم على أساسها تحليل هذه الموضوعات. أما الاقتراحات الخاصة بكيفية جمع وتحليل المعلومات فسترد في القسم التالي والمعنون «أساليب محددة للمراقبة» .

مبادئ وموضوعات عامة: لكي تجري تقييما شاملا لأي عملية انتخابية لا بد في أغلب الأحوال أن تقيّم ما إذا كانت العملية قد قدمت «أرضية مناسبة» وفرصة للتعبير الحقيقي و/أو ذي معنى عن إرادة الناخبين.

إن تعبير «أرضية مناسبة» يستخدم لوصف عملية تحمي المعاملة المتساوية والفرص العادلة. ويتم تقييمها بمناقشة النقاط التالية من بين نقاط أخرى:

١) إلى أي درجة يمنح المتنافسون حق استخدام متساو للموارد (مثل الموارد المالية والمادية ووسائل الإعلام والتغطية الإخبارية).
٢) الالتزام الفعال بقانون الانتخابات وتنفيذه ومراجعته (خاصة فيما يختص بعدم التمييز والتطبيق الصحيح والأمين له) .

ومصطلحا «حقيقي» و«ذو معنى» هما معياران يستخدمان لتقييم عناصر أخرى سياسية في فترة الحملة الانتخابية تتضمن:

١) حرية وقدرة المرشحين على ايصال برامجهم للناخبين .
٢) مدى فهم وإدراك الناخبين للعملية (مثلا: كيف يتسجلون ، وأين يقترعون ، وكيف يختارون في الاستمارة الانتخابية، إلخ) وللموضوعات الأساسية التي سيتم الاقتراع عليها.
٣) الحرية التي يدرك الناخبون أنها مكفولة لهم ليختاروا أو يعبروا ، باستقلالية عن رغبات أي شخص آخر وبسرية كاملة ، عن اختيارهم أمام صندوق الاقتراع .

الموارد: يحتاج كل من الإداريين والمتنافسين في أية انتخابات إلى موارد ، وهناك موارد معينة إذا لم تكن

---

٣٦) انظر القسم (ف) «وسائل الإعلام»، ولمزيد من المناقشة عن أنشطة ما قبل الانتخابات انظر أيضا القسم (ط) «النظام الانتخابي» والقسم (ظ) «التعليم المدني والانتخابي» والقسم (ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين» .

متوفرة بكميات كافية ومتساوية فيمكن أن تضع نزاهة الانتخابات موضع تساؤل.

وأهم الموارد وأكثرها قيمة أثناء الانتخابات هو الوقت. ويحتاج موظفو الانتخابات إلى الوقت لكي: يختاروا نظاما انتخابيا ، وينظموا اللوجيستيات ، ويدربوا الموظفين وقوات الأمن ، ويضمنوا الحد الأدنى من التعليم المدني ، ويكوّنوا سجل ناخبين أو أي وسيلة أخرى للتحقق من أهلية الناخب للانتخابات ، وتسجيل المرشحين ، وإعداد وتوزيع المواد (الانتخابية)، وأخذ وفرز الأصوات وجدولة الأصوات وإعلان النتائج، ومراجعة الشكاوى .

أما المتنافسون السياسيون (مثل الأحزاب ، والمرشحين ، والجوانب المتنافسة في استفتاء خاص بإجراء تشريعي أو استفتاء عام) فيحتاجون إلى الوقت لكي: يضعوا بنية تنظيمية ورسالة ، ويختاروا ويدربوا المرشحين ، ويجمعوا الموارد المالية والمادية ، ويدربوا ويوزعوا المؤيدين وينظموا عملية مراقبة فعالة[٣٧] .

وهناك مورد انتخابي آخر ذو قيمة وهو المال، ويشار إليه غالبا في مضمون الانتخابات باسم «التمويل» أو «تمويل الحملة الانتخابية». والمال مطلوب من أجل: دفع المرتبات ، وتجهيز المكاتب ، وشراء وقت أو مساحة في وسائل الإعلام ، وإنتاج مواد الحملة الانتخابية ، وتوفير النقل والاتصال وأي دعم آخر للحملة الانتخابية، وتوزيع مواد التعليم الانتخابي، إلخ[٣٨] .

وينظم العديد من أنظمة الانتخابات تمويل الحملة الانتخابية بتقسيمها إلى فئتين: مساهمات (مال يدخل) ونفقات (مال يخرج).

وفي أحيان كثيرة تكون مقادير ومصادر مساهمات الأفراد محدودة (انظر إيضاح رقم ٢٠) .

إيضاح ٢٠

طبقا القوانين الفيدرالية الخاصة بالحملة الانتخابية في الولايات المتحدة لا يمكن للفرد أن يساهم بأكثر من ألف دولار لكل مرشح في كل انتخابات . ولا يجوز أن تقدم مساهمة من فرد ما باسم شخص آخر . كما أن مقدار المساهمات المسموح بها للجان الحملة الانتخابية الخاصة بالحزب السياسي والمنظمات الأخرى محدود. ولكن ليس هناك حد للكمية التي يمكن للمرشح أو المشرحة أن يساهم بها من أمواله أو أموالها الخاصة في حملته أو حملتها الانتخابية.

ويمكن أيضا أن تنظم أوجه إنفاق الحملة الانتخابية ، علما بأنه باستثناء الاستخدامات المجرمة فمعظم البلاد تضع قيودا أقل على أوجه الإنفاق مما تضع على المساهمات.

وغالبا ما تتطلب قواعد تمويل الحملة الانتخابية من المرشحين أو أحزابهم السياسية أن يحتفظوا ويتقدموا بسجلات مالية. ومتى توفرت هذه المتطلبات يجب تقديم معلومات عن مصدر المساهمة (أو موضوع الإنفاق) ومقدار وتاريخ هذا التعامل المالي. وإذا كنت تنوي أن تراقب تمويل حملة انتخابية فيجب أن تحاول أن تحدد ما إذا كانت التقارير المالية كاملة ودقيقة وصادرة طبقا للمواعيد النهائية المعلنة أم لا. ويمكنك أيضا أن تراقب كيفية تنفيذ السلطة الحاكمة لتنظيمات تمويل الحملة الانتخابية. وفي هذا الصدد فمن الأهمية بمكان أن تقيّم ما إذا كان المرشحون يعاملون بمساواة وإلى أي مدى يطبق القانون بطريقة مناسبة زمنيا.

والهدف الآخر المحتمل للمراقبة هو توزيع الحكومة لموارد الحملة الانتخابية ، ففي بعض

٣٧) انظر القسم (ط) «النظام الانتخابي» لمزيد من المقترحات عن كيفية وضع الجدول الانتخابي ومراقبة مستويات الاستعداد الإداري.

٣٨) القسم (ظ) «التعليم المدني والانتخابي» يقدم توصيات عن كيفية مراقبة مدى كفاية التعليم الانتخابي.

الحالات تزود الحكومة تلقائيا كل متنافس انتخابي مسجل بالموارد التي سيستخدمها في الحملة الانتخابية مثل المكاتب والهواتف. ويمكنك مبدئيا أن تفكر في أن تتأكد مما إذا كانت الموارد موزعة بمساواة وبطريقة مناسبة زمنيا وإذا كانت هذه الموارد كافية لإجراء حملة انتخابية نزيهة. ويمكن أن توزع الأموال بالتساوي على جميع المتنافسين أو يمكن أن توزع بناء على بعض المعايير ، مثل مقدار المال الذي جمع باستقلالية أو عدد التوقيعات التي جمعها المتنافس وحده. وفي هذه المواقف يجب أن تحلل:

١) ما إذا كانت المعايير موضوعية ومحددة بوضوح .

٢) ما إذا كانت المعايير معقولة وعادلة .

٣) ما إذا كانت المعايير تطبق بالتساوي على كل المتنافسين .

٤) ما إذا كانت الموارد توزع بمقادير وفي أوقات لا تتسبب في أي إضرار بأي متنافس (انظر إيضاح رقم ٢١).

ويحاول العديد من أنظمة الانتخابات أن يحد من استخدام الثروة الحكومية وأنشطة موظفي الحكومة . وتمثل عملية مراقبة كيفية استخدام منح الحكومة الأساسية هذه مهمة أخرى ذات أهمية. فهي قاعدة مقبولة قبولا عاما في الديمقراطية أن ممتلكات الحكومة ومرتبات العمال المدنيين تدفع إلى ـ وتخص ـ سكان البلد على أسس متساوية (٣٩). وهكذا فسيارات الحكومة والمكاتب والاتصالات البعيدة يجب ألا تستخدم لأغراض حزبية إلا إذا كان هناك إمكانية استخدام متساو لها متاح للمتنافسين الآخرين. وبالمثل يجب على الخطوط العامة أن تجتهد لكي تضمن أن وسائل الإعلام التابعة للحكومة (الخاضعة لسيطرتها) لا تقوم إلا بتغطية إخبارية عن أنشطة الحكومة وموظفي الحكومة التي تستحق الذكر فعلا (٤٠).

كما أن موظفي الحكومة الذين يعملون بصورة مباشرة في إدارة الانتخابات (مثل مندوبي الانتخابات وموظفي مراكز الاقتراع والقضاة وقوات الأمن) ملزمون بشكل خاص أن يتمسكوا بالحيادية. وفي ضوء التأثير الفعلي والنفسي لسلوكهم على الناخبين، يجب على هؤلاء الموظفين أن يجروا أنشطتهم بطريقة لا تترك مجالا لأي شك معقول في حياديتهم . أما موظفو الحكومة الآخرون والذين ليسوا مشتركين بصورة مباشرة في إدارة الانتخابات فيجب ألا يستخدموا سلطتهم الوظيفية أو تأثيرهم

إيضاح ٢١

أثناء انتخابات آذار/مارس سنة ١٩٩٤ في كازخستان، اشترط القانون أن تتلقى كل الحملات الانتخابية تمويلها بمقادير متساوية من الحكومة فقط . ونهى القانون المرشحين عن تدعيم التمويل الحكومي عن طريق جمع الأموال من مصادر أخرى. وبينما يظهر هذا النظام في أول الأمر عادلا إلا أنه يقدم في الممارسة العملية ميزة هامة للمرشح الحاكم والمرشحين الآخرين المعروفين ، لأن الأموال التي ينالها كل مرشح ، رغم أنها توزع بالتساوي ، إلا أنها كانت ضئيلة للغاية وتتحكم فيها الحكومة تماما. والمرشحون الذين لم يكونوا معروفين قبلا للناخبين كانوا غير قادرين على تحقيق مستوى الشهرة الذي يتمتع به فعلا منافسوهم الآخرون الحاكمون. وتقدم الانتخابات البلغارية سنة ١٩٩٠ مثالا آخر للمشاكل التي تنشأ نتيجة لتوزيع الحكومة غير العادل للموارد ، ففي هذه الانتخابات بدأ الحزب البلغاري الاجتماعي الحاكم حملة انتخابية قوية باستخدام الموارد التي ورثها من سلفه، أي الحزب الشيوعي. وفي الوقت نفسه كان على أحزاب المعارضة الحديثة النشأة أن تعتمد على الموارد التي تقدمها الحكومة ، فخسرت هذه الأحزاب وقتا ثمينا قبل أن تتمكن من أن تبدأ حملتها الانتخابية ، وذلك بسبب تأخيرات الحكومة الطويلة في تقديم المكاتب والهواتف والموارد الجوهرية الأخرى .

٣٩) انظر المادة رقم ٢١ ، الفقرة رقم ٢ ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الملحق رقم ١ .

٤٠) انظر القسم (ف) «وسائل الإعلام» لمزيد من المناقشة عن كيفية مراقبة وسائل الإعلام .

ليتدخلوا في عملية الانتخابات. ويجب ألا يشترك أي موظف حكومي في أي نشاط حزبي أثناء تأدية وظيفته. وإذا لم تكن هذه التنظميات محددة وموضوعة بموجب قانون أو نظام محلي فيمكنك أن تفكر في المطالبة بها في برنامج إصلاح انتخابي.

ويمثل استخدام المحسوبية والأعمال العامة والبرامج المماثلة من أجل المنفعة الانتخابية مجالا آخر للتصرف الحكومي الخاطئ المحتمل وقوعه. وبينما من الصعب أن تحدد وتقيس آثار استغلال خلق فرص العمل ومحاربة الفقر والبرامج الأخرى المثيلة بغرض خلق منفعة انتخابية، يمكنك أن تفكر في توثيق ما إذا كان موظفو الحكومة الذين يديرون مثل هذه البرامج يقدمون خدماتها باسم أحد الأحزاب السياسية وليس باسم الحكومة. ومن الممكن أيضا أن توثق بداية مشروعات الأعمال العامة في مقابل المساندة أمام صندوق الاقتراع، خاصة حيثما تكن مثل هذه المشروعات قد بدأت أثناء أو قبل الانتخابات مباشرة. فالتوثيق والتحليل الدقيق والموضوعي لهذه الأعمال يمكن أن يصور تأثيراتها الممكنة أو حتى المحتملة على نتائج الانتخابات.

التهديد والإكراه: إن أهمية السلوك الحيادي تزداد في المواقف التي يلعب فيها الحزب الحاكم أو الجيش دورا مهيمنا في الحكومة وربما يؤثر تأثيرا غير عادل على المشاركة في الانتخابات باستخدام وسائل التهديد والإكراه.

والتهديد والإكراه ـ سواء ترتكبه القوات المسلحة أو موظفو الحكومة أو المجموعات شبه العسكرية أو مؤيدو أي حزب سياسي ـ يحدثان تأثيرات نفسية واجتماعية تمثل عائقا أمام الاقتراع الحر. وأينما توجد هذه الظاهرة لا يمكن لأي شيء أن يتغلب على الخوف الذي يشعر به الناس إلا إصدار الحكومة لتأكيدات وضمانات بالغة القوة مرفقة بإجراءات أمنية مباشرة.

ولأن حضور وتقارير المراقبين الحياديين المحليين والدوليين يمكن أن يكون عائقا قويا لأعمال التهديد والإكراه وانتهاكات الحيادية ، يجب أن تفكر في مراقبة أنشطة هؤلاء الذين يحتمل أن يسببوا تهديدات أثناء فترة ما قبل الانتخابات. وعندما تكون المتاعب قد حدثت فعلا ، يجب أن يطلب المراقبون أو يبدؤوا بحلول إدارية و/أو قضائية.

وليس من السهل قياس تأثيرات أعمال التهديد والإكراه. لكن إذا كنت تحقق وتقيس وتسجل الادعاءات بطريقة منهجية فمن المحتمل أن تتأكد ممن قد ارتكب هذه الأفعال وما إذا كانت (هذه الأعمال) قد أعاقت أو منعت:

١) المرشحين من إجراء حملتهم الانتخابية.
٢) الناخبين من التسجيل .
٣) الناخبين من الاقتراع .
٤) الناخبين من الاقتراع حسب اختيارهم الشخصي.
٥) موظفي الانتخابات من تنفيذ قانون الانتخابات .

وهناك ظواهر عديدة لأعمال التهديد والإكراه تتعلق بمراقبتك، منها:

١) العنف الجسدي: والذي يتضمن القتل أو الاختطاف أو التعذيب أو التهديد بإطلاق النار بشكل عشوائي أو استخدام القنابل أو الضرب أو الاعتداء أو إتلاف الممتلكات .
٢) تهديدات بالعنف الجسدي: تتضمن مجرد حضور قوات الأمن أو قوات شبه عسكرية في بيئات حساسة (مثل الاجتماعات السياسية

وقوائم التسجيل ومراكز الاقتراع ومراكز الفرز ، إلخ) والتي تخيف قطاعات من الشعب بصورة غير معقولة .

٣) ضغوط ثقافية أو اجتماعية لا يتعرض لها نظام الانتخابات بشكل كاف (مثل تلك التي تشعر بها النساء أو مجموعات الأقلية في بعض المجتمعات) .

٤) تهديدات بمتاعب مالية بما فيها فقدان الوظيفة أو فقدان الأرض أو إعانات السكن المالية الحكومية أو أي فوائد مالية أخرى في حالة عدم الاقتراع بحسب رغبات صاحب العمل أو موظفي الحكومة .

٥) إساءة استخدام السلطة بأشكال أخرى: مثل الأعمال التي يقصد بها إظهار عجز المرشح عن حماية مصالح مؤيديه أو عن أن يضمن وسائل الراحة الأساسية (مثل قطع خطوط الهاتف أو الكهرباء) .

٦) الفشل المتعمد في حماية المتنافسين السياسيين وفي حماية من يقومون بالحملات الانتخابية و/أو الناخبين الذين يتوقع أن يدلوا بأصواتهم ، من أي من الأعمال التي ذكرناها .

ولتقييم أعمال التهديد يجب أن تحاول أن تقيس التأثير الحادث لأي تسيب أو اعتداء لتحدد خطورته وأثره المحتمل. وقد تجد من المفيد أن تصنف التسيبات أو الاعتداءات في درجات متنوعة من الخطورة ، مثل:

أ) ضئيلة .

ب) هامة ولكن لا يحتمل أن تؤثر على نتيجة الاقتراع.

جـ) خطيرة وتؤثر فعليا على نتيجة الانتخابات .

«شارك في الحملات الانتخابية بلا عنف» لإرشاد المراقبين كيف يراقبون ويحولون دون أعمال التهديد والإكراه ، نقلا عن «**الانتخابات ونحن**» ، وهو كتيب تدريبي أعده فرع جيرديس في غويانا .

ويمكن أيضا أن تحاول تحديد ما إذا كانت المتاعب نتيجة لخطأ غير مقصود أو بسبب عمل متعمد بإرادة واعية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضا المشاكل التي أثرت بطريقة غير متساوية على أحد الأحزاب بعينه. وتذكر أن نتائجك يجب أن تكون موضوعية ودقيقة وقابلة للتحقق من صحتها إلى أقصى حد ممكن.

ويكون من الممكن أحيانا قياس آثار أعمال التهديد أو الإكراه (مثلا: عندما يشهد عدد من الأفراد أنهم تعرضوا للإكراه أثناء التصويت) أو يكون من الممكن تحديدها بوضوح (مثلا: عندما يكون قد تم منع بعض المتنافسين السياسيين من إجراء حملتهم الانتخابية في منطقة جغرافية معينة). وفي حالات أخرى يكون قياس حجم التأثير أمرا صعبا ،

مثلما يكون الحال عندما يبتعد مئات من الناخبين ـ ذوي التوجهات السياسية غير المعروفة ـ عن مراكز الاقتراع خائفين أو عندما يتم منع بعض المرشحين عامة من عمل حملاتهم الانتخابية بالقدر الذي يريدونه.

التنفيذ وعملية المراجعة:

أحد الموضوعات الهامة في فترة الحملة الانتخابية هو فاعلية موظفي الحكومة وقوات الأمن والنظام القضائي في تطبيق قوانين الانتخابات. ويقع على عاتق مؤسسات تطبيق القانون الالتزام بأن تتخذ خطوات لتمنع انتهاكات المبادئ الموجهة للتعبير الحر والتزامل الحر والتجمع الحر وعدم التمييز والعمل بالإجراءات القانونية الصحيحة وقوانين الانتخابات المتعلقة بذلك .

ومتى كان هناك سبب للاعتقاد أن هذه الحقوق أو القوانين قد تم انتهاكها فيجب أن تقوم السلطات بالتحريات والمساءلة القانونية إذا استلزم الأمر، ويزداد هذا الالتزام أثناء فترة الانتخابات. ويمثل أي استبعاد أو معاملة سيئة غير متساوية أو استخدام سيئ للسلطة من قبل الجهاز القائم على تطبيق قوانين الانتخابات تهديدا خطيرا لشرعية الانتخابات ويمكن أن يصيب الناخبين بالشك في أن النظام لن يحمي حقوقهم .

ويجب أن تحاول تحديد ما إذا كانت مشاكل تطبيق القانون تؤثر فعليا وبشكل مادي على الحملة الانتخابية وعلى نتيجة الانتخابات. ويجب أن يسعى تقييمك لتحديد ما إذا كان لهذه المشاكل تأثير غير متكافئ على بعض المتنافسين السياسيين دون غيرهم. وإن كان هذا صحيحا فهل هذا التأثير هام؟ وعند تقييمك للسبب وراء مشاكل تطبيق القانون يمكن أن تجد أن التطبيق غير الفعال هو نتيجة لسهو غير مقصود أو لعدم وجود موارد كافية أو نتيجة لانعدام الخبرة. وبينما لا تشكل هذه العوامل عذرا عن القصور في تطبيق القانون، فإن استنتاجاتك بخصوص أعمال التلاعب وتوصياتك يجب أن تأخذ هذه النتائج في الاعتبار .

وقد صممت عملية المراجعة لتحمي سلامة نظام الانتخابات من أي إدارة خاطئة أو تطبيق غير فعال.

تنفيذ قانون الانتخابات نقلا عن Manual del Ciudadano ، دليل انتخابي لسنة ١٩٩٤م أعده مجلس الديمقراطية في المكسيك.

تعريف ٩

عملية المراجعة

عملية المراجعة هي عملية لترتيب الشكاوى والطلبات المقدمة إلى سلطة الانتخابات أو إلى أي جماعات مستقلة أخرى (مثل المحاكم).

وتمثل عملية المراجعة عاملا أساسيا في ضمان نزاهة الانتخابات، وهي في الغالب المرجع النهائي لمعالجة الجدالات والخلافات بطريقة سلمية. ولذا يجب أن تتم مراقبتها مثل سائر المكونات الكبرى الأخرى للنظام الانتخابي (انظر تعريف رقم ٩).

يجب أن تقيّم كنقطة أولى تمهيدية ما إذا كانت السلطات التي تعمل في عملية المراجعة مستقلة أم لا. ومعايير سيادة القانون تقول إن وسيلة أي مراجعة موثوق بها يجب أن تكون مستقلة عن تأثير أو سيطرة السلطة صاحبة القرار الأول الذي يتم الاعتراض عليه. لذلك فبعد أن تبت لجنة الانتخابات أو موظف الانتخابات في الشكاوى، لا بد من وجود سلطة أعلى لتقوم بمراجعة الشكاوى من هذا القرار. والسلطة الأعلى للمراجعة يجب أن تكون محكمة استئناف أو بالمثل لجنة مستقلة تؤخذ فيها الحقوق الأساسية والموضوعات الهامة الأخرى في الاعتبار. ويجب أن تكون الأحكام متاحة للمراجعة بطريقة مناسبة زمنيا. ويجب أن تعطى هيئة المراجعين في بداية الأمر ، وأيضا عند الطلب ، صلاحية الأمر بحلول فعالة. ومن المؤشرات المفيدة لمستوى استقلال عملية المراجعة: شروط اختيار أعضاء سلطة المراجعة ودرجة استقلالية المؤسسة والسلطة العليا لقراراتها.

والموضوع الثاني هو إذا ما كانت آلية المراجعة حيادية أم لا. ووجود الأمور التالية يمكن أن يشير إلى أن الحيادية في موضع تساؤل، ولذلك يجب أن تكون هدفا محتملا لمراقبتك:

١) السلطة التي تختار أعضاء مجموعة المراجعة لا تشترط إدخال أعضاء من أحزاب متعددة و/أو لا تخضع لمراجعات وتوازنات تقدم بها مؤسسات مستقلة.
٢) التكوين النهائي لمجموعات المراقبة يؤدي إلى أغلبيات تصويت موالية لأحد الأحزاب السياسية.
٣) الأعضاء الذين يدعون أنهم مستقلون بينما لهم روابط بمصالح حزبية (أي ، مجموعة مراجعة مكونة من أفراد هيئة القضاء يمكن أن تعتبر حزبية إذا كان الأفراد جميعهم معينين في مواقعهم القضائية عن طريق نفس الحزب أو إذا كانت لهيئة القضاء سمعة بأنها غير مستقلة).
٤) عدد غير قليل من أعضاء مجموعة المراقبة لديهم تضاربات في المصالح ، سواء حزبية أو اقتصادية.

ثالثا: يجب أن تقدم عملية المراجعة بعض الضمانات القانونية الخاصة بإدارة الانتخابات والتي ناقشناها سابقا [٤١]. ويجب أن يتم حصر إجراءات الشكاوي والاعتراض والطلبات بوضوح في قانون الانتخابات وبخاصة:

١) يجب أن تكون المواعيد النهائية لتقديم الشكاوي والطلبات معقولة.
٢) يجب أن تكون فرص التقديم متاحة لكل المتنافسين السياسيين ولكل الناخبين المتوقع أن يدلوا بأصواتهم.
٣) يجب أن يكون حق استئناف القرارات الهامة متاحا حسب معايير معقولة للمراجعة تطبق عادة بمساواة واستمرارية.
٤) يجب أن يكون هذا الاستئناف في محكمة قانونية مستقلة أو أي مجموعات مستقلة أخرى مختصة لها سلطة قضائية لتقديم الحلول الفعالة.
٥) لا بد أن تتخذ القرارات في خلال وقت مناسب كي تقدم حلا فعالا.
٦) يجب تسجيل القرارات وإعلانها على الملأ.

---

٤١) انظر أيضا القسم (ط) «النظام الانتخابي» .

أساليب محددة للمراقبة: لكي تحقق أهداف اكتشاف ومنع مشاكل الحملة الانتخابية يجب أن تتضمن إستراتيجيتك القيام ببعض أو بكل الأنشطة التالية:

١) توزيع المراقبين على المواقع حيث يحتمل أن تحدث مشاكل (مثل اجتماعات الحملات الانتخابية).

٢) إعداد وتوزيع المواد المكتوبة، وتنظيم دورات (ورش) عمل أو برامج شبيهة للناخبين وللعاملين في الأحزاب وللمرشحين لكي يعرفوا حقوقهم وواجباتهم وأيضا ليعرفوا كيفية البحث عن حلول إذا انتهكت حقوقهم.

٣) تقديم منظمتك كنقطة محورية يمكن أن يبلّغ فيها المواطنون والمتنافسون السياسيون عن أي انحرافات انتخابية.

٤) تقديم الشكاوى الخاصة بإساءة استخدام الحملة الانتخابية و/أو مساعدة المواطنين في تقديم شكاويهم إن استلزم الأمر.

٥) مراقبة استجابة سلطات تنفيذ القانون أو السلطات الأخرى في منع العنف والتهديد والإكراه، والتحقيق في هذه الأمور والمساءلة، وتقديم علاجات فعالة لأولئك الذين تأثروا بهذه التعسفات.

٦) إعداد ونشر تقارير تصف الأنماط المختلفة من مشاكل الحملة الانتخابية.

ويجب أن يتم تكليف المراقبين بأن يملؤوا استمارات موحدة كي تكون عملية التقييم أكثر موضوعية وكي يسهل جمع المعلومات[٤٢]. ويجب أن يتم التاكيد على جمع معلومات دقيقة وقابلة للتوثيق، ويجب أن تسجل الاستمارة ما يلي:

١) اسم وعنوان ورقم هاتف مقدم الشكوى.

٢) اسم و/أو منصب الفرد المسؤول عن الضرر المزعوم.

٣) وصف تفصيلي يوضح طبيعة الشكوى (مثلا: تهديد المرشحين وإساءة استخدام موارد الحكومة وإزعاج اجتماعات الحملة الانتخابية، إلخ)، وملخص للظروف المحيطة بالشكوى (مثل التاريخ والتوقيت ومكان الأحداث).

٤) أسماء أي شهود ومعلومات عن كيفية الاتصال بهم.

٥) الموقف بالنسبة للشكوى أو الطعن، بما في ذلك الاستجابة الرسمية من السلطات الحكومية المسؤولة.

وإضافة إلى ذلك يجب أن تترك الاستمارة مساحة للمراقب ليوضح طبيعة التحقيق الذي يجرى استجابة للشكوى وتاريخ (أو تواريخ) الاتصال التالي بالمشتكي لجمع المزيد من المعلومات، ولوضع تقرير عن الوضع القانوني للتحقيق. وعندما يخشى أحد الأفراد أن ينتقم منه بسبب تقديمه لشكوى، يجب أن تظل هويته سرا.

وفي المواقف التي تقرر فيها أن تجري تحقيقا خاصا بك في أمر ما فلا بد أن تتبع الحذر. وتقتضي العدالة أن تقدم فرصة للأفراد المتهمين بارتكاب الخطأ ليشرحوا رؤيتهم للخلاف. ويجب أن يتم البحث بدون تحامل أو تحيز، وفي حالات عديدة قد يكون من المناسب التأكيد على حل المشكلة أكثر من توجيه اللوم.

وغالبا ما تتطلب منك طبيعة أي ادعاء أن تبحث فيما إذا كان الممثلون الرسميون ـ أي الشرطة أو النائب العام أو موظفو الانتخابات أو الحكومة ـ قد

---

٤٢) انظر الملحق رقم ٣ لنموذج لاستمارة تقرير الحوادث.

استجابوا لشكوى ما أم لا. وفي هذه الظروف يجب أن تتصل بالموظفين المناسبين وتحدد ما إذا كانت الشكوى قد قدمت وقبلت وما إذا كان هناك إجراء قد اتخذ استجابة للشكوى، كما عليك أن تجمع أية معلومات أخرى متعلقة بالموضوع. وأحيانا سوف تكون التحريات التي تجريها كافية لتحريك تحقيق أكثر قوة من جانب السلطات الحكومية. ومن ناحية أخرى ففشل الموظف في الاستجابة لشكوى مقدمة بطريقة سليمة يمكن أن يكون دليلا على افتقار الحكومة للالتزام بالحيلولة دون وقوع حوادث مشابهة.

ويمكن أن تقرر تشكيل فريق من المحامين وآخرين ليتخصصوا في مراقبة عملية الشكوى. ويمكن أيضا أن تطلب من هذا الفريق أن يساعد المواطنين في تقديم شكاواهم أو حتى أن يقدموا الشكاوى ـ عندما يكون الأمر مناسبا ـ باسم منظمتك. وهنا أيضا لا بد من اتباع الحذر إذا اخترت أن تساعد المواطنين في تقديم الشكاوى أو إذا قررت أن تقدم الشكاوى باسم منظمتك. وتذكر أن عملية متابعة الشكاوى يمكن أن تكون مضيعة للوقت وتبديدا للموارد. وفي بعض البلاد تكون المحاكم من الفساد التام أو البطء الشديد بحيث لا تستطيع أن تقدم حلولا فعالة للمشاكل المتعلقة بالانتخابات. وفي هذه الحالات فالاعتماد على المحاكم يمكن أن يشتت مواردك بعيدا عن الأنشطة الأخرى الأكثر فائدة.

كذلك يجب أن تتذكر أن الانتخابات عملية سياسية. وهكذا قد تكون متابعة الحلول عن طريق القنوات السياسية أكثر المناهج ملاءمة وفاعلية في تصحيح المشاكل التي تواجهها. ولذلك يمكن أن تفكر في عرض قضيتك على الجمهور مثل وسائل الإعلام والأحزاب أو المجموعات الدولية بدلا من أن تقتصر فقط على التوجه إلى عملية شكوى قانونية.

تلعب وسائل الإعلام دورا أساسيا في المساهمة في إجراء انتخابات عادلة. وفي أي وضع انتقالي غالبا ما يكون الموقف معقدا لأن منافذ وسائل الإعلام كانت أو ما زالت خاضعة لسيطرة الحكومة. ووسائل الإذاعة العامة ، حيثما توجد ، قد لا تكون مستقلة حقا ، بل حتى وسائل الإعلام الخاصة يمكن أن تتم استمالتها لمصلحة متنافسين بعينهم.

وتستطيع مجموعتك المراقبة أن تلعب دورا هاما في الضغط من أجل إلغاء الرقابة ، ومن أجل توزيع أكثر مساواة لاستخدام المتنافسين السياسيين لوسائل الإعلام ، ومن أجل تغطية إخبارية نزيهة للمتنافسين ولموضوعات الانتخابات، ومن أجل تعليم مدني كاف من خلال وسائل الإعلام[٤٣]. ومن الهام أيضا أنك ما أن يتم وضع الإطار القانوني للعمل حتى يجب أن تفحص تطبيق القواعد التي تم إقرارها. ولأجل هذا الغرض يجب أن تكلف فريقا خاصا بتقييم نزاهة وسائل الإعلام.

وقد أصبحت مراقبة وسائل الإعلام نشاطا هاما يقوم به مراقبو الانتخابات المحلية. وقد أصدرت الأكاديمية المكسيكية لحقوق الإنسان، وهي عضو في الاتحاد المدني/ المراقبة ٩٤ (ائتلاف مكون من أكثر من ٤٠٠ منظمة مكسيكية مدنية)، سلسلة من

٤٣) انظر القسم (ط) «النظام الانتخابي» لمزيد من المعلومات عن تأييد التغيرات في قوانين وسائل الإعلام ، انظر: Sandra Coliver and Patrick Merloe, *Guidelines for Election Broadcasting in Transitional Democracies* (ARTICLE 19: London:1994) لتحليل مقارن لمشاكل استخدام الراديو والتلفزيون والتغطية الإخبارية في الانتخابات الانتقالية وكذلك للأساليب الدولية لتفادي مثل هذه المشاكل.

من التقارير الفعالة عن تغطية وسائل الإعلام لانتخابات المكسيك سنة ١٩٩٤م. ولم يكتف مشروع مراقبة وسائل الإعلام في جنوب إفريقيا بكتابة تقارير عن سلوك وسائل الإعلام أثناء انتخابات سنة ١٩٩٤م فحسب، بل نشرت أيضا جريدة عن الموضوع بعنوان «قناع وسائل الإعلام». وقد أضافت المنظمات غير الحكومية في العديد من البلاد الأخرى مراقبة وسائل الإعلام إلى أنشطتها الانتخابية، بينما بدأت المجموعات والأحزاب السياسية الواقعة تحت إشراف الحكومة في مراقبة سلوك وسائل الإعلام أثناء فترة الانتخابات. والقصد من المناقشة في هذا القسم هو أن تكون نافعة ومفيدة لمراقبة أي من هؤلاء العاملين لوسائل الإعلام.

اعتبارات عامة: هناك أربعة أبعاد رئيسية لمراقبة وسائل الإعلام. **البعد الأول** يختص بمراقبة الكيفية التي تعمل بها الحكومة من أجل ضمان حق وسائل الإعلام الإخبارية في جمع ونقل المعلومات والأفكار. **والبعد الثاني** يختص بكيفية عمل الحكومة ووسائل الإعلام الإخبارية على تقديم خدمتها للمتنافسين السياسيين كي يتصلوا بفعالية مع الجمهور أثناء فترات الحملة الانتخابية. **والبعد الثالث** يختص بكيفية عمل الحكومة ووسائل الإعلام على ضمان التغطية العادلة والموضوعية للمتنافسين السياسيين في تقارير الأخبار والمعلومات. أما **البعد الرابع** فيختص بكيفية عمل الحكومة ووسائل الإعلام على تعليم جمهور الناخبين كيف ولماذا ينتخبون(٤٤).

حق وسائل الإعلام في جمع ونقل المعلومات

يجب أن تبدأ مراقبة وسائل الإعلام بتحليل أعمال الحكومة لضمان حق وسائل الإعلام في جمع ونقل المعلومات. ويجب أن يركز هذا التحليل على قدرة وسائل الإعلام على انتقاد أنشطة أو عدم تحرك الحكومة والحزب الحاكم وعلى التحقيق في الفساد وعلى العمل وهي متحررة من الضغوط السياسية(٤٥). ويمكن أن يقوم مراقبو وسائل الإعلام بتحديد وتوثيق عدد من العوامل التي يمكن أن تمنع وسائل الإعلام من تأدية هذه الوظائف. ومن بين هذه العوامل:

الرقابة الحكومية والتدخل الحكومي المباشر، بما في ذلك:

١) فرض قيود مسبقة، عادة ما تكون طبقا للقانون، على طباعة المواد الخاصة بموضوعات معينة (غالبا على أساس الأمن القومي وأحيانا تمس نقاطا مثل إعادة تخطيط الحدود الوطنية والداخلية).
٢) حظر وصول بعض الأحزاب السياسية و/أو المرشحين إلى وسائل الإعلام.
٣) رفض وسائل الإعلام التابعة للحكومة أن تقدم أخبارا أو إعلانات عن متنافسين سياسيين بعينهم.
٤) مصادرة المطبوعات لأسباب سياسية.
٥) إغلاق منافذ وسائل الإعلام لأسباب سياسية.
٦) محاكمة الصحفيين و/أو الناشرين بتهمة إثارة الفتنة أو العصيان أو بأي تهم أخرى (مثل القذف والتشهير) بسبب قيامهم بأنشطة مهنية مشروعة.
٧) فرض قانون طوارئ أو حصار أمني لمنطقة ما

٤٤) انظر أيضا قسم «التعليم المدني والانتخابي» لمزيد من المقترحات لمراقبة أنشطة التعليم المدني والانتخابي.
٤٥) يجب أيضا أن يأخذ التحليل في اعتباره تطورات هامة تؤثر على حريات الصحافة في التاريخ الحديث للبلد، وهذا ضروري متى كانت التطورات ستنعكس في الغالب على منهج وسائل الإعلام في التقرير عن الحملة الانتخابية.

لتقليص نشاط وسائل الإعلام من أجل ربح فائدة انتخابية.

٨) استخدام التهديد والإرهاب عن طريق أي من هذه الأعمال من أجل المنفعة الانتخابية.

أشكال رقابة غير مباشرة، بما في ذلك:

١) قيام ، أو عدم قيام ، الحكومة بعمل يؤدي إلى شعور الصحفيين و/أو الناشرين بالخوف على سلامتهم أو على أمن ممتلكاتهم .

٢) التلاعب:

أ) بتراخيص منافذ وسائل الإعلام .

ب) بتراخيص استيراد معدات و/أو لوازم ضرورية للاستخدام الفعال لوسائل الإعلام .

جـ) بالموارد الخاضعة للحكومة (مثل مطابع الصحف والكهرباء) كي تربح فائدة انتخابية.

التهديد والهجوم على وسائل الإعلام والذي يهدف إلى منع وسائل الإعلام من أداء دورها المشروع في العملية الانتخابية بما في ذلك:

١) هجمات الحكومة على الصحفيين، مثل قيام قوات الأمن بضربهم أو إطلاق النار عليهم أو على سياراتهم أو على مبانيهم.

٢) القبض المتعمد على الصحفيين والناشرين كي يتعارض ذلك مع عملهم في متابعة الأحداث الخاصة بالانتخابات.

فشل الحكومة في تقديم الحماية الكافية للصحفيين والناشرين ضد تهديدات وهجمات مؤيدي الأحزاب السياسية والمرشحين و/أو من المتطرفين السياسيين، وكذلك عدم التحقيق في مثل هذه الأعمال والمسائلة الحازمة للمسؤولين عنها.

الرقابة الذاتية هي تلك التي تحدث نتيجة لمحاولات تفادي رقابة وتدخل الحكومة ، وتفادي الرقابة غير المباشرة أو التهديد والهجمات من قوات غير حكومية تهدف إلى منع وسائل الإعلام من تأدية دورها المشروع في العملية الانتخابية. ويمكن أيضا أن تستلزم الرقابة الذاتية أن يخفي الناشرون والمحررون معلومات دقيقة من أجل مصلحة متنافس سياسي يدعمونه أو من أجل الإضرار بمتنافس آخر يعارضونه.

بالإضافة إلى ذلك فيجب على عملية مراقبة وسائل الإعلام أن تقيم مدى توفر وفاعلية آليات الشكوى التي تصل إلى وسائل الإعلام من أجل طلب الإنصاف ضد التعسفات، وأيضا آليات الشكوى المتاحة للمتنافسين السياسيين لتعوضهم عن سوء معاملة وسائل الإعلام لهم.

ويمكن أن تتضمن هذه الآليات إجراءات أمام لجنة انتخابات حكومية وأمام مجموعة حكومية مسؤولة عن الإشراف على وسائل الإعلام و/أو أمام النظام القضائي(٤٦).

وسائل الاتصال المباشر (الإعلانات السياسية)

يجب أن تتضمن المراقبة التي «تدير برامج الاتصال» أو الرسائل (وتسمى أحيانا «إعلانات سياسية») للمتنافسين السياسيين الاعتبارات التالية:

الأنماط المتوفرة لوقت الاستخدام بما في ذلك: ما إذا كان البث يذاع على الهواء أم هو مسجل ، ما إذا كان على كل المتنافسين السياسيين أن يستخدموا نفس الصيغ (أي إذا كانوا لا بد أن يستخدموا نفس التنسيق والمساحة في المطبوعات ، وإذا كان لا بد للشخص الواحد أن يقدم رسالة إذاعية أم يمكن

٤٦) انظر القسم (غ) «الحملة الانتخابية» لمزيد من المقترحات حول مراقبة تنفيد ومراجعة الشكاوى .

استخدام موارد متعددة، وإذا كان يمكن ـ أو لا يمكن ـ استخدام الموسيقى والصور، إلخ) ، وما إذا كان كل المتنافسين قد أُعطوا نفس الفرصة ليقدموا إنتاجا عالي الجودة.

هل مقادير استخدام المساحة المطبوعة أو الوقت المذاع موزعة بالتساوي ، بما في ذلك: ما إذا كان هناك مساحة متساوية أو وقت متساو أعطي لكل المتنافسين السياسيين ، أو ما إذا كانت مقادير متساوية من المساحة أو الوقت تعطى للمتنافسين في كل فئة ـ في حالة وجود انقسام بين المتنافسين السياسيين الكبار وبين العديد من المتنافسين الأصغر منهم ـ وما إذا كان أقل مقدار معطى يكفي لتقديم رسائل ذات مغزى ومعنى للجمهور.

ما إذا كان هناك معايير محايدة لتأهيل المتنافسين السياسيين للاستخدام المباشر لمساحة مطبوعة أو وقت مذاع ولتوزيع هذه المساحة أو الوقت ، بما في ذلك مساحات لكل الأحزاب الجديدة والمرشحين المستقلين.

ما إذا كان هناك نظام محايد لضمان أن لا ينال أي متنافس سياسي تفضيلا بأن يأخذ المساحات أو الأوقات المفضلة بينما يذاع الآخرون دوما في أوقات أقل جاذبية (مثل: ساعة متأخرة من الليل) أو يعطَون مساحة طباعية أقل بروزا .

ما إذا كان تمويل رسائل الاستخدام المباشر متساويا، بما في ذلك: ما إذا كانت هناك مساحة طباعية كافية أو وقت كاف لتقديم رسائل ذات مغزى ، متاح بالمجان للمتنافسين السياسيين أو بتكلفة ضئيلة . وما إذا كان هناك مساحة أو وقت تجاريان متاحان. وما إذا كان هناك حدود لضمان أن لا يستطيع حزب واحد ولا مرشح واحد أن يحتكر تلك المساحة أو الوقت أو ، بخلاف ذلك ، أن يأخذ فائدة بغير حق من هذا الوقت أو يستفيد من الميل السياسي لأصحاب وسائل الإعلام.

تغطية الأنباء والمعلومات

يجب أن تفكر في مراقبة تغطية الأنباء والمعلومات المرتبطة بالانتخابات. ومن بين العوامل التي يجب تقييمها في هذا المجال: ما إذا كان هناك توازن أو عدم توازن في جودة التغطية التي تعطى للأحزاب السياسية المتنافسة و/أو المرشحين. ولكي يقيس المراقبون هذا العامل فلا بد أن يراجعوا الأنباء والتغطية الإذاعية للمعلومات مع استخدام ساعات التوقيت ويسجلوا عدد الثواني المخصصة لكل حزب ولكل مرشح ، وتقاس الأخبار المطبوعة باستخدام مسطرة لتحديد حجم التغطية.

ما إذا كان هناك توازن أو عدم توازن في جودة التغطية ، ولا بد من تقييم عدد من العناصر التي تتضمن:

١) ما إذا كان بعض المرشحين السياسيين يقدمون بدون مساواة بصورة إيجابية (أو سلبية).
٢) ما إذا كان بعض الأحزاب أو المرشحين يظهرون دون تكافؤ كأول متنافس سياسي تتم تغطيته.
٣) ما إذا كان الصوت الفعلي للمتكلم يستخدم في التقارير عن بعض المتنافسين السياسيين ، بينما لا تستخدم وسائل الإعلام المطبوعة أي استشهادات أو تستخدم صوت المذيع في تقارير إذاعية عن المتنافسين السياسيين.
٤) ما إذا كانت تستخدم صور أو أفلام لبعض المتنافسين السياسيين أو أعمالهم في التقارير،

بينما لا تستخدم أي صور أو أفلام في التقارير عن الآخرين.

ما إذا كانت التقارير الدقيقة تنتهك لدرجة الوصول إلى تلاعب في التغطية. وأمثلة ذلك في وسائل الإعلام الإذاعية تتضمن: الاستخدام الدائم لزاويا عدسة الكاميرا التي تجعل الحشود في التجمعات السياسية لبعض المتنافسين تظهر أكبر مما هي في الحقيقة بينما تستخدم زوايا عدسة الكاميرا في تجمعات متنافسين آخرين بحيث تظهر التجمعات أصغر مما هي في واقع الأمر، أو بث شريط فيلم لا يتفق مع الأحداث الواردة فيه كي يفيد متنافسين سياسيين بعينهم، أو بث تقارير مدعمة بأدلة تخدم مصلحة أحد المتنافسين أو تضر بمتنافس آخر في نظر الناخبين.

ما إذا كانت كتابة التقارير تخفق في التمييز بين تغطية موظفي الحكومة الذين يقودون أعمالا حكومية تستحق أن ترد في الأنباء ، وبين مثل هؤلاء الموظفين الذين يقودون أنشطة خاصة بحملة انتخابية.

ما إذا كانت كتابة التقارير عن استفتاءات الرأي تعطى أهمية لا تستحقها ، مما يمكن أن يفضل متنافسا سياسيا واحدا على الآخرين. والعوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في هذا الصدد تتضمن: ما إذا كانت الاستفتاءات من مصادر حسنة السمعة ، وما إذا كان مصدر الاستفتاء قد أعلن في التقرير ، وما إذا كان هامش الخطأ وقت إجراء الاستفتاء وحجم العينة ومكانها والأسئلة الفعلية التي طرحت قد تم ذكرها، وما إذا كانت المواد الأخرى الواردة في سياق النص قد تم التقرير عنها ، وما إذا كانت وسائل الإعلام قد ذكرت أن الفروق بين المتنافسين السياسيين في إطار هامش الخطأ ، وما إذا كانت نتائج الاستفتاءات الأخرى الحسنة السمعة حول نفس الموضوع وفي نفس الوقت تقريبا قد تم إدراجها في التقرير.

وتتضمن برمجة المعلومات عن طريق الراديو والتلفزيون أنشطة مثل مقابلات فردية وجماعية ، ومناقشات ، ومنتديات للمناظرة ، والبرامج التي تسمى برامج «التخاطب» مع ممثلي الحزب و/أو المرشحين ، ومناقشات مائدة مستديرة حول نقاط ذات شأن للانتخابات. ومن بين العومل التي يجب أخذها في الاعتبار في هذا المجال:

١) ما إذا كان هناك محاور أو رئيس جلسة متحيز إلى جانب أحزاب أو مرشحين معينين.
٢) ما إذا كانت الأحزاب والمرشحون ينالون وقتا كافيا ومتساويا لتقديم أفكارهم .
٣) ما إذا كان قد قُدم لكل الأحزاب المشاركة أو كل المرشحين المشاركين نفس مقدار الوقت لإعداد البرنامج .

وعندما تقوم وسائل الإعلام المطبوعة بتغطية مثل هذه الأحداث ، تنطبق الاعتبارات العامة التي نوقشت سلفا .

برمجة التعليم الانتخابي

النمط الأخير من التغطية الذي يجب مراقبته هو برمجة التعليم الانتخابي. وتتضمن العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار في هذا المجال ما يلي:

١) في أي وقت من اليوم تذاع مثل هذه البرامج أو الإعلانات وأية صدارة تعطى لها في وسائل الإعلام المطبوعة؟
٢) ما هو معدل تكرار نشرها أو إذاعتها؟
٣) هل تقوم الرسائل بتبليغ الناخبين تبليغا كافيا

عن كيفية وهدف الانتخاب؟

٤) هل تقوم الرسائل بتفضيل حزب ما أو مرشح ما؟

مراقبة التليفزيون والراديو: غالبا ما يكون الراديو والتلفزيون وسيلتي الإعلام اللتين يحصل معظم الجمهور من خلالهما على المعلومات الخاصة بالتطورات السياسية. وفي وضع خطتك لمراقبة استخدام المتنافسين السياسيين وكذلك النزاهة والموضوعية في برمجة الأنباء والمعلومات ، يجب أن تأخذ في اعتبارك عددا من النقاط العملية ، بما فيها ما يلي:

أولا: يجب أن يكون عدد محطات الراديو والتلفزيون التي ستتم مراقبتها محددا ومقررا. والراديو الوطني وقنوات التلفزيون هما اختيارات واضحة للمراقبة، كما يمكن أن تكون المحطات المحلية مهمة أيضا. وينطبق هذا بالأخص عندما تسبب طبوغرافية بلد ما صعوبة في استقبال المحطات والقنوات المرسلة من أماكن بعيدة و/أو البلاد التي فيها اختلافات لغوية هامة بين الأقاليم المتنوعة. وتتأثر الأهمية النسبية لمراقبة وسائل الإعلام الإلكترونية بمستوى التعليم وأنظمة التوزيع لوسائل الإعلام المطبوعة ، وكذلك عدد أجهزة الراديو والتلفزيون وإمكانية الوصول إليها.

ثانيا: يعتمد عدد المراقبين الذين سيكونون مطلوبين على:

١) عدد العوامل التي سوف تراقب .
٢) عدد المحطات والقنوات المتضمنة في المشروع.
٣) عدد ساعات البرمجة التي ستراقب .
٤) ما إذا كان سيتم عمل مراجعة تشمل البرمجة كلها.
٥) ما إذا كانت البرمجة المرتبطة بالموضوع تذاع في نفس الوقت من منافذ مختلفة .
٦) ما إذا كانت الشرائط متاحة لكل برنامج.

ويجب أن يقوم أكثر من شخص (ربما ٢ أو ٣) بتقييم كل برنامج من أجل إزالة أي تحيز رقابي محتمل.

ثالثا: أنواع البرمجة التي ستراقب يمكن أن تتضمن: برامج استخدام مباشر تسمح للمتنافسين السياسيين بأن يوصلوا رسائل دعاية انتخابية توصيلا مباشرا إلى الجمهور عن طريق (مساحات زمنية مجانية) و/أو إعلانات مدفوعة الأجر ، وتغطية إخبارية، وبرامج معلومات خاصة تغطي نقاطا لها أهميتها بالنسبة للانتخابات مثل الجدالات ومقابلات المرشحين والمناقشات الجماعية، ورسائل التعليم الانتخابي التي تضعها الحكومة أو منظمات مواطنين حيادية . ويمكن أن تتم مراجعة البرمجة العامة بحثا عن أساليب ماكرة من التلاعب ، مثل استخدام رموز و/أو شعارات و/أو أغنيات المرشحين أو ممثلي الحزب في برامج الترفيه.

رابعا: سوف يعتمد عدد العوامل التي يتم تقييمها جزئيا على نوع البرامج التي تمت مراقبتها ، كما وصفت سابقا في الأقسام الخاصة بالاتصال المباشر وتغطية الأنباء والنقاط الأخرى.

خامسا: ما إن تُجمع البيانات حتى يمكن تقييمها طبقا لكيفية تناول منفذ إعلامي بعينه لكل المتنافسين السياسيين. ويمكن أيضا أن يتم تقييمها من أجل تحديد كيفية تناول كل متنافس في نطاق مجموعة من المنافذ.

سادسا: سوف يعتمد عدد الأحزاب والمرشحين الذين يجب مراقبتهم في مشروع المراقبة على عدد الذين يتنافسون في الانتخابات. ويمكن للموارد أن

تفرض ضرورة اقتصار عدد المتنافسين السياسيين الذي سيراقب على أولئك الذين لديهم فرصة واقعية حقيقية للفوز بالمقاعد .

سابعا: لا بد من تحديد مدة استمرار المشروع، والتي لا بد أن تبدأ قبل يوم الانتخابات بفترة كافية لكي يقيم التأثير المحتمل للراديو والتلفزيون على سلوك الناخب. وفي بعض البلاد يثار هذا السؤال قبل الانتخابات بوقت معقول ، بينما في بلاد أخرى لا يصبح موضوعا هاما إلا قبل يوم الانتخابات بعدة أسابيع.

ثامنا: لا بد من وضع ميزانية لتغطية التكاليف اللازمة لأجل :

١) الحصول على أجهزة راديو وتلفزيون (رغم أن من الممكن عادة أن يتم توفيرها من المتطوعين).
٢) شرائط مسموعة وشرائط مرئية وجهاز تسجيل (في بعض الحالات توفر محطات الراديو والتلفزيون الشرائط للمراقبة بالمجان).
٣) ساعات توقيت.
٤) وضع وإصدار استمارات تقييم .
٥) الدفع للمراقبين مقابل وقتهم عند الضرورة .
٦) وضع وتوزيع تقارير خاصة بنتائج مشروع المراقبة .

وبما أنه قد لا تكون هناك حاجة للتخصيص المكثف للوقت من أجل مراقبة الأنباء والمعلومات أو الإعلانات السياسية أو برامج التعليم الانتخابي فربما يكون ممكنا أن تضم مراقبين متطوعين. ومن ناحية أخرى فاستمرارية المراقبين هامة للتخلص من التحيز والوصول إلى نتائج شاملة. ولذا ربما يكون ضروريا أن تدفع للمراقبين.

مراقبة وسائل الإعلام المطبوعة: كثيرا ما يصدر عدد كبير من الصحف والمجلات في أي بلد. وبالطبع ليس من الممكن مراقبة كل هذه ، بل فقط الصحف التي توزع على مستوى البلد كله والجرائد ذات التوزيع الكبير في المدن الكبرى أو الأقاليم هي التي يمكن مراقبتها.

إن مراقبة وسائل الإعلام المطبوعة مسعى يحتاج لموارد كثيرة. والفائدة التي ستعود من مراقبة التأثير المحتمل لمشاكل وسائل الإعلام المطبوعة على العملية الانتخابية لا بد أن تقارن بحرص مع الموارد البشرية المتاحة في عمل مراقبتك كي تحدد ما إذا كنت ستراقب هذه الوسائل وكيف ستقوم بهذه المراقبة. وعندما يكون هناك تنوع في الآراء السياسية منعكس على الصحافة الوطنية ، يجب أيضا أن تفكر إلى أي درجة يمكن أن تتسبب هذه التعددية في تخفيف آثار الانحياز كجزء من قرارك بالمراقبة.

ويجب أن يتم تقييم العديد من الاعتبارات المتداخلة قبل أن تقرر ما إذا كنت ستراقب الوسائل الإعلامية المطبوعة وكيف سيتم ذلك.

أولا: لا بد أن تتخذ قرارا بخصوص عدد الصحف التي ستراقبها. ويجب أن تعطي أولوية في المراقبة للجرائد التي تؤثر على قطاعات واسعة أو قطاعات ذات أهمية خاصة من الشعب. وسوف يعتمد العدد الفعلي للجرائد التي سوف يتم مراقبتها في النهاية على تقييم لاعتبارات أخرى سنناقشها لاحقا.

ثانيا: لا بد أن يحسب عدد المراقبين المطلوبين. وهذا سيعتمد جزئيا على عدد العوامل التي سيتم تقييمها في كل مطبوعة تحت المراقبة ، كما سنناقش أدناه. فإذا كان يتم تقييم سبعة عوامل لكل

مطبوعة ، على سبيل المثال ، فعندئذ ستتضمن الفترة الزمنية الوقت اللازم من أجل:

١) مراجعة المطبوعة وتحديد المقالات المرتبطة بموضوع الانتخابات .
٢) فصل هذه المقالات لتحفظ في سجلات إذا ما كان مقررا أن يتم ذلك .
٣) تقييم كل مقالة بحسب العوامل السبعة وتسجيل التقييم في استمارات مراقبة.
٤) جدولة النتائج ووضع التقارير عنها .

وسوف يتطلب هذا نحو ساعتين أو أكثر على الأقل لكل مطبوعة تحت المراقبة ، ولذلك فإن الشخص الواحد يمكنه تقريبا أن يراقب ما بين ثلاث إلى خمس مطبوعات في فترة مدتها ثماني ساعات.

بالإضافة إلى ذلك فمن الأهمية بمكان أن تحدد وتزيل أي تحيز رقابي محتمل. وهذا يعني أن أكثر من شخص يمكن أن يقيم كل مطبوعة تحت المراقبة. وبينما يمكن أن يقوم العديد من الأشخاص بمراقبة كل مطبوعة في ظروف نموذجية، إلا أنه في الغالب سيكون شخصان أو ثلاثة لكل مطبوعة هو أقصى حد ممكن. وهذا يعني أنه إذا كان هناك ثلاثة أفراد يقيمون مطبوعة تحت المراقبة فسيمكن فقط مراقبة ما بين ثلاث إلى خمس مطبوعات بكفاءة كل يوم، ومن ست إلى عشر مطبوعات بواسطة ستة مراقبين.

ثالثا: لا بد أن يتم تحديد عدد العوامل التي ستراقب، وسوف يعتمد عدد العوامل المراقبة هذه على عدد المراقبين والموارد المالية المتاحة للمشروع ، وفي الغالب يتم تقييم معظم العوامل التالية:

١) مقدار المساحة المتاحة في الصحف لكل حزب و/أو مرشح.
٢) عدد المرات التي ذكر فيها اسم الحزب أو المرشح .
٣) عدد صفحات المقال وموقع المقال في الصفحة.
٤) ما إذا كانت هناك صورة منشورة مع المقال.
٥) من الذي يظهر في الصورة.
٦) ما إذا كان المقال عن نشاط دعاية انتخابية أو عن أي شيء آخر (مثل عمل حكومي أو عمل فردي).
٧) ما إذا كانت نغمة المقال و/أو الصورة إيجابية أم سلبية.

وإذا كان هناك إعلان سياسي يظهر لمتنافس سياسي فلا بد أن يتم تقييمه من أجل تحديد ما إذا كان قد أعطي مساحة كافية، وما إذا كان التصميم قد تمت معالجته بمساواة ، وما إذا كان مكان الإعلان متساويا بالمقارنة مع إعلانات المتنافسين الآخرين. ويمكن أن تعطى تقييمات إيجابية وسلبية لمثل هذه العوامل من أجل الوصول إلى تقييم شامل لكل مقال أو لكل إعلان .

رابعا: يمكن أن يتم تقييم البيانات التي تجمع حسب كيفية معاملة مطبوعة بعينها لكل متنافس سياسي في فترات زمنية محددة. ويمكن أيضا تقييم البيانات من أجل تحديد كيفية معاملة كل متنافس في مجموعة من المطبوعات.

خامسا: عدد المتنافسين السياسيين الذين سيتم تتبعهم في المطبوعات المراقبة سوف يعتمد على عددهم في الانتخابات وعلى الموارد المتاحة لمشروع المراقبة. وعندما يكون هناك عدد كبير من المتنافسين فربما يكون من الضروري الاكتفاء بمراقبة بعض المتنافسين الذين لديهم فرصة واقعية فعلية للفوز في الانتخابات. وفي الانتخابات النسبية مع قوائم الحزب

قد يكون من الضروري اقتصار المراقبة على المرشحين الذين لديهم احتمالات واقعية للفوز بالمقاعد .

سادسا: لا بد من تحديد مدة مشروع المراقبة. ويجب أن يبدأ المشروع قبل يوم الانتخابات بفترة كافية لكي يقيس تأثير التغطية الاعلامية المطبوعة على سلوك الناخب. ورغم أن الناخبين قد لا يعطون اهتماما كبيرا لتناول المتنافسين السياسيين قبل يوم الانتخابات بفترة طويلة ، إلا أنه لا يكفي أن تراقب وسائل الإعلام ببساطة لمدة عدة أيام قبل يوم الاقتراع. وفي بعض البلاد يمكن أن يكون تلاعب وسائل الإعلام موضوعا له أهمية خاصة قبل الانتخابات بفترة كافية.

ويجب أيضا أن يخصص أسبوع على الأقل عند بداية المشروع لاختبار منهجية المراقبة من أجل إجراء التعديلات الضرورية. وربما يكون من الضروري الحد من عدد المتنافسين السياسيين الذين تتم تغطيتهم ومن عدد العوامل التي تقيم و/أو عدد المطبوعات المراقبة، مع الأخذ في الاعتبار مقدار التمويل والموارد البشرية المتاحة للمشروع.

سابعا: لا بد من وضع ميزانية لتغطية التكاليف اللازمة للآتي:

١) الاشتراك في المطبوعات المراقبة .
٢) وضع وإصدار استمارات تقييم .
٣) الدفع للمراقبين مقابل وقتهم إذا كان هناك ضرورة لذلك .
٤) كتابة وتوزيع تقارير عن مشروع المراقبة .

وربما يكون ممكنا أن تحصل على اشتراكات مجانية وأن تستخدم مراقبين متطوعين. ويعتبر الحفاظ على استمرارية المراقبين أمرا هاما للغاية في الحد من تحيز المراقبة ، الأمر الذي قد يستلزم الدفع لهم مقابل الساعات الأساسية من الوقت المطلوب .

كتابة تقارير عن النتائج: يجب أن تعتبر نتائج مراقبتك لوسائل الإعلام جزءا من عملك الإجمالي لمراقبة الانتخابات (انظر ملحق رقم ٤). ويمكن أن تستخدم النتائج من أجل السعي وراء إجراء تغييرات في سلوك الحكومة تجاه وسائل الإعلام ومن أجل السعي وراء تغييرات في سلوك وسائل الإعلام تجاه الأحزاب و/أو المرشحين. ولذلك لا بد من وضع خطة لتوزيع التقارير عن مراقبة وسائل الإعلام(٤٧) .

وتمثل نتائج المراقبة جزءا من المساعي التي يمكن استخدامها، عند الضرورة، لضمان حقوق الأحزاب والمرشحين والناخبين في إصدار وتلقي المعلومات المطلوبة لاتخاذ اختيارات واعية في عملية انتخابية عادلة. ويمكن أن يتضمن هذا الاستخدام تقديمك لنتائجك في إجراءات الشكاوى أمام اللجنة الوطنية للانتخابات، وهي المجموعة الحكومية المسؤولة عن الإشراف على وسائل الإعلام و/أو أمام المحاكم . ويمكن أيضا أن تقدم نتائج الانتخابات إلى وسائل الإعلام الإخبارية الدولية وإلى مراقبي الانتخابات الدوليين الذين يراقبون العمليات الانتخابية في البلد.

٤٧) انظر أيضا القسم (م) «تقارير ما بعد الانتخابات».

ق) الاقتراع
ك) الفرز
ل) الجدولة
م) تطورات ما بعد الانتخابات

الاقتراع هو العملية التي يعبر بها الأفراد الذين لهم أهلية الانتخاب عن تفضيلاتهم السياسية . ورغم أن الاقتراع في العالم كله يتم بطرق مختلفة فقد يكون أكثر الأساليب شيوعا في الاستخدام هو إلقاء بطاقة اقتراع في صندوق اقتراع. ويناقش هذا القسم المبادئ الأساسية والموضوعات التي يجب مراقبتها وأساليب مراقبة محددة مرتبطة بعملية الاقتراع .

مبادئ عامة: يجب أن يسعى أي تحليل شامل لعملية الاقتراع لأن يجيب على سؤالين واسعين:

١) هل تمت إدراة عملية الاقتراع حسب مواد قوانين الانتخابات والمعايير الدولية؟

٢) إلى أي درجة أثرت أي مشاكل تأثيرا ماديا على نتيجة الانتخابات؟

ويرتبط العديد من المبادئ بالإجابة على هذين السؤالين .

المبدأ الأول: لا بد أن يعطى لجميع الأفراد الذين لهم أهلية الانتخاب فرصة عادلة ليقترعوا (أو «ليمارسوا حق الانتخاب») في انتخابات دورية . وهذا المبدأ ينبع من الحق المعترف به دوليا بممارسة الاقتراع (٤٨) . وعندما يتم منع الناخبين الذين لهم أهلية الانتخاب من الاقتراع بطريقة خاطئة ، يمكن أن يقال إنهم قد حرموا من حق التصويت وإن حقوقهم السياسية ـ لذلك ـ قد اختزلت(٤٩) . وحيثما يحدث الحرمان من حق التصويت بدرجة كبيرة يمكن أن يغير ذلك نتيجة أي انتخابات ، وهذا يثير تساؤلات خطيرة عن شرعية الانتخابات . وبالمثل فعندما يسمح لأفراد ليس لهم أهلية الانتخاب أن يدلوا بأصواتهم ، أو عندما تحسب الأصوات الباطلة (عن طريق ازدواج الأصوات أو ملأ صندوق الاقتراع

٤٨) انظر المادة ٢١ ، الفقرة ٣ ، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** في الملحق رقم ١ .
٤٩) انظر أيضا القسم (ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين» .

بأصوات مزيفة) فإن ذلك يضر بشرعية أي انتخابات. وفي كلتا الحالتين ، من المهم أن نحدد حجم المشاكل وما إذا كانت تؤثر بصورة غير متكافئة على طبقة معينة من الناخبين لكي نقرر ما إذا كانت تؤثر تأثيرا ماديا على انتخابات ما أم لا.

المبدأ الثاني: يجب أن تحمي عملية الاقتراع الحريات الأساسية وهي حرية التجمع وحرية التزامل وحرية التعبير. وعند تقييم الدرجة العامة للحرية ، ضع في ذهنك أن قرارك لا بد أن يتخذ بمصطلحات نسبية، واضعا في اعتبارك الظروف السائدة المحيطة بالانتخابات (مثل: حرب أهلية حديثة ، أو توتر عرقي قوي، أو بيئة مسالمة مستقرة نسبيا، إلخ). ولا يعتبر الاقتراع حرا إلا إذا أدرك الناخبون أنهم ليسوا ممنوعين من الإدلاء بأصواتهم وفقا لإرادتهم الفردية. وتوجه أعمال التهديد والرشوة والفشل في ضمان سرية الاقتراع (سواء كانت حقيقية أم متصورة) تهديدات خطيرة لأي بيئة اقتراع حرة، كما تعتبر المعاملة غير المتساوية أو الاستبدادية التي تقوم بها سلطات حكومية مسؤولة انتهاكا آخر محتملا للمبدأ.

المبدأ الثالث: يجب أن يكون للناخبين فهم كاف لإجراءات ومغزى التعبير عن اختيارهم (٥٠).

موضوعات ينبغي مراقبتها: أثناء وضعك لخطتك العامة ، وبخاصة أثناء فترة ما قبل الانتخابات ، يجب أن تحدد الموضوعات المحتملة التي تحتاج إلى المراقبة أثناء الاقتراع. ويجب أن تركز مراقبتك على العناصر الأربعة التالية المكونة للاقتراع .

«الاقتراع السري» نقلا عن Manual del Ciudadano، دليل تدريبي لسنة ١٩٩٤م أعده المجلس من أجل الديمقراطية في المكسيك .

البيئة داخل مركز الاقتراع

المكان والترتيب: عند وصول المراقب إلى أي مركز الاقتراع (ويسمى أحيانا لجنة انتخاب أو مكان تصويت) يجب أن يتحقق أولا من أن المركز معرف بطريقة صحيحة وفي مكانه الصحيح. فتغيير تسمية مراكز الاقتراع أو تغيير أماكنها هو إحدى الطرق التي يحرم بها الناخبون من حقهم الانتخابي .

ثم يجب أن يقيم المراقب البيئة (المناخ) داخل مركز الاقتراع. والخطوة الأولى في هذه العملية هي أن يراقب كيفية ترتيب المركز (انظر تعريف رقم ١٠) .

تعريف ١٠

التنظيم

يشير تنظيم مركز الاقتراع إلى:
١) البناء والتصميم المادي لها .
٢) توفر وعرض المواد الانتخابية اللازمة .
٣) حضور موظفين أو أفراد آخرين .

٥٠) انظر القسم (ظ) «التعليم المدني والانتخابي» والمناقشة حول سلوك الناخبين أدناه ، لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع .

فالبنية المادية لمركز الاقتراع وتصميمه يجب أن يضمنا سرية الاقتراع. وحجيرات الاقتراع يجب أن تبنى ويحدد موقعها بحيث يستطيع أي ناخب أن يدلي بصوته في سرية وخصوصية ، كما يجب ألا يكون مركز الاقتراع في مكان يمكن أن يخيف الناخبين ،

مراقبة البيئة داخل مركز الاقتراع ، نقلا عن *Las Tareas de Los Funcionarios de la Casilla* ، كتيب تدريبي أعده مجلس المكسيك للدفاع عن حقوق الإنسان .

مثل قسم شرطة أو مكاتب رئيسية للحزب السياسي.

ويجب لتصميم مركز الاقتراع والنظام الذي يمر من خلاله الناخبون بخطوات التصويت أن يكونا ملائمين للمحافظة على عملية منظمة وعادلة. ورغم أن مركز الاقتراع هو أساسا بيئة مزدحمة إلا أنه توجد درجة من النظام لا بد منها لمنع الناخبين والموظفين من أن يرتبكوا أو يخافوا. ومن شأن النظام أن يخفض احتمال وقوع أخطاء أو تلاعب .

ويجب أن يكون تدفق الناخبين في النظام الانتخابي سهلا وسريعا بقدر الإمكان. ويجب لأي نظام جيد أن يضمن ألا يضطر الناخبون إلى أن ينتظروا طويلا جدا بحيث يصابون بالإحباط ويغادرون المركز قبل أن يدلوا بأصواتهم. وهكذا فمن الأهمية بمكان أن تراقب كيف ينتقل الناخبون بفعالية ونظام عبر عملية دخول مركز الاقتراع ، وإثبات أهليتهم الانتخابية ، واستلام بطاقة (أو بطاقات) الاقتراع (والمظاريف في نظام بطاقات الاقتراع المتعددة) ، ودخول حجيرة الاقتراع ، ووضع البطاقة في الصندوق ، واستلام ما يدل على أنهم قد أدلوا بأصواتهم، ثم الخروج.

وتذكر أن أحد أهدافك هو تحديد ما إذا كانت هناك إجراءات غير فعالة أو غير سليمة تتسبب في

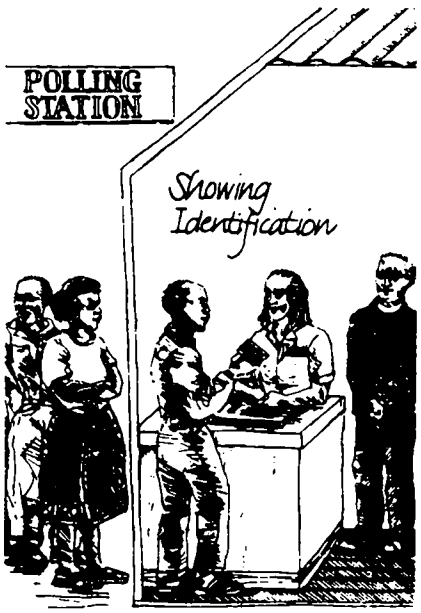

إثبات الهوية ، نقلا عن ملصق للتعليم الانتخابي أعده برنامج «صوّت» (Project Vote) لانتخابات سنة ١٩٩٤ في جنوب إفريقيا.

حرمان الناخبين الذين لهم أهلية الانتخاب من ممارسة حقهم الانتخابي أو تسمح للناخبين الذين ليس لهم حق الانتخاب بأن يدلوا بأصواتهم .

طاقم الأفراد: لا بد أن يسجل المراقبون من الذي يوجد داخل مركز الاقتراع ، إذ لا يجب أن يوجد داخل مركز الاقتراع إلا الأفراد المصرح لهم والأفراد الذين يدلون بأصواتهم .

أولا: يجب أن تحدد ما إذا كان هناك موظفو انتخابات غائبون أو تم استبدالهم ونتيجة هذا التغيير على الاقتراع. وغالبا ما يتسبب غياب موظف في تعطيل الانتخابات إلى حين وصول موظفين آخرين مناسبين .

ثانيا: يجب أن تحدد أيا من الأحزاب السياسية أو المنظمات المحلية والدولية لها مراقبون يمثلونها.

ثالثا: يجب أن تسجل ما إذا كان هناك أناس غير مصرح لهم موجودون داخل مركز الاقتراع وتأثير حضورهم .

المواد: أخيرا افحص مدى توفر مواد الانتخاب ومكانها ، ومن ضمن هذه المواد: قوائم التسجيل ، وبطاقات الاقتراع ، ومظاريف ، وحبر تصعب إزالته ، وصناديق اقتراع ، وأختام ، وألواح أوراق للتسجيل ، حجيرات اقتراع ، ومناضد، إلخ. ويجب أن تكون هذه المواد متوفرة بكميات كافية كي تسمح لعملية الاقتراع أن تتم بسهولة. وفي نظام بطاقة الاقتراع الواحدة يجب أن تراجع بطاقة الاقتراع لكي تتأكد من أن جميع الأحزاب أو المرشحين مكتوبون فيها بطريقة صحيحة. وفي نظام بطاقات الاقتراع المتعددة يجب أن تتحقق من صحة ما إذا كانت بطاقات الاقتراع متوفرة لكل حزب أو مرشح بكميات متساوية تقريبا ، وأنها معروضة في أماكن متساوية دونما تمييز .

سلوك الموظفين

موظفو الانتخابات هم المسؤولون عن إدارة عملية الاقتراع طبقا للقوانين والتنظيمات المحددة. وبوصفك مراقبا لعملية التصويت يجب أن تراقب وتسجل سلوك موظفي الانتخابات لكي تحول دون حدوث أي تلاعب ولكي تصحح أي أخطاء غير متعمدة ، وكذلك لتحبط وتسجل التسيبات الفعلية.

وتتضمن الخطوة الأولى في معظم عمليات الاقتراع التحقق من أن من يريدون أن يدلوا باصواتهم لديهم حق الانتخاب(٥١) . وفي تحديد أهلية الانتخاب يقارن الموظفون بطاقات الناخبين الشخصية مع قائمة التسجيل من أجل التأكد من أن الناخب يحق له الانتخاب وأنه ينتخب في المكان الصحيح . وفي بعض الحالات يفحص جزء من يد من سيدلي بصوته (مثل الإبهام أو الإصبع) لمعرفة ما إذا كان هناك حبر من النوع الذي تصعب إزالته والذي يساعد على توضيح ما إذا كان الشخص قد أدلى بصوته فعلا أم لا .

ومن المشاكل الشائعة التي يجب أن تراقبها تلك التي تحدث عندما يرفض الموظفون بطريقة خاطئة الفرد الذي يريد أن ينتخب. وتتمثل المشكلة الثانية التي تحدث كثيرا في السماح لمن لا يحق لهم الانتخاب بأن يدلوا بأصواتهم. وفي كلتا الحالتين ، عندما يرفض الموظفون بطريقة خاطئة (أو يقبلون) عددا غير قليل من الناخبين في عملية الاقتراع ، يجب أن يطلب المراقبون تفسيرا من الموظفين ويجب أن يطلبوا التأكد من تسجيل الناخب ومعلومات هويته (أو يتحققوا من عدم كفايتها أو نقصها في حالة رفضه) إذا كان مسموحا بذلك.

كما يجب أيضا أن تراقب المشاكل المرتبطة ببطاقات الاقتراع. والعديد من أنظمة الانتخاب يسمح للناخبين الذين لا تظهر أسماؤهم في قائمة

---

٥١) انظر أيضا القسم(ع) «تسجيل الناخبين والأحزاب السياسية والمرشحين» .

التسجيل بأن يدلوا بأصواتهم باستخدام بطاقة اقتراع مقدمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الأنظمة تسمح لممثلي الحزب السياسي بأن يعترضوا على هوية الناخب أو بعض الأسس الأخرى للأهلية الانتخابية. وفي هذه الحالات يمكن أن يسمح لذلك الصوت أن يلقى ويفرز كبطاقة اقتراع مشكوك فيها.

ويجب أن يكون المراقبون معتادين على التعاريف المعطاة لهذه المصطلحات أو المصطلحات المرتبطة بذلك، حسب قانون الانتخابات السائد ، وعلى كيفية معالجة بطاقات الاقتراع هذه. وعادة تلقى بطاقات الاقتراع المقدمة والمشكوك فيها وتفرز وحدها بعيدا عن البطاقات العادية . وترافق بعض أنماط التوثيق هذه البطاقات إلى مرحلة الفرز في العملية حيث تقوم سلطة أعلى بالفصل فيما إذا كان يجب أن تضاف البطاقات إلى النتائج الرسمية. ويمكن أن يقلل استخدام بطاقات الاقتراع المقدمة والمشكوك فيها من التوتر في مركز الاقتراع بالتأجيل المؤقت للجدالات والنزاعات الفردية ، بينما يسمح لأعمال الاقتراع العادية أن تستمر .

وتسمح هذه البطاقات بتحليل ووصف المشاكل المرتبطة بذلك، كما تقدم أساسا لاستخلاص عدد الناخبين الذين لولا ذلك لربما كانت أهليتهم الانتخابية قد رفضت. ومن المهم بصفة خاصة أن تحث المراقبين على أن يحللوا ويسجلوا ـ إذا كان ممكنا ـ المعلومات المتعلقة بالموضوع والموجودة في هذه الوثائق.

وفي بلاد عديدة يتم وضع علامة على اسم و/أو رقم الناخب في قائمة التسجيل وكذلك على بطاقته الشخصية أو إصبعه للدلالة على أنه قد أدلى بصوته. وتضمن هذه الخطوات ألا يدلي الناخبون بأصواتهم أكثر من مرة واحدة. ويجب أن يلاحظ المراقبون بعناية ما إذا كان موظفو الانتخابات يتممون هذه الإجراءات بطريقة صحيحة. ومن المستحسن أن يقوم بعض المراقبين (بعد أن يدلوا بأصواتهم) بفحص الحبر لكي يحددوا ما إذا كان من الممكن أن يزال بالغسيل أم لا.

وفي أحيان كثيرة تتطلب أنظمة الانتخابات موظفين ليختموا و/أو يوقعوا على بطاقات الاقتراع قبل أن تعطى لأي ناخب. وأي بطاقة اقتراع تخلو من العلامة المطلوبة تكون عرضة لأن تحسب باطلة أثناء عملية الفرز. ولا بد أن يحدد المراقبون ما إذا كان موظفو الانتخابات يقومون بوضع علامات بطريقة صحيحة على بطاقات الاقتراع أم لا .

وتحدث خطوة حرجة في عملية الاقتراع عندما يعلن الناخب بحركة جسدية عن اختياره ، سواء باختيار بطاقة اقتراع معينة أو بوضع علامة على بطاقة اقتراع بطريقة محددة قبلا (متفق عليها). وما دام يقصد بالاقتراع أن يكون سريا ، فقد تتوقع ألا يتدخل الموظفون أثناء ذلك الوقت بشكل يذكر. ولكن في عملية تسليم الناخبين بطاقات الاقتراع الخاصة بهم ، وتوجيههم إلى حجيرة الاقتراع ، ومساعدة أولئك الذين يحتاجون لمعاملة خاصة (أي هؤلاء الذين لا يستطيعون أن يقرأوا أو يسيروا أو يروا) ، وفي الحفاظ على النظام ، يكون للموظفين فرص عديدة للتحكم في بيئة الاقتراع والتأثير على الناخبين .

ولهذه الأسباب فلا بد أن يقيّم المراقبون بدقة ما إذا كان الموظفون:

١) يفهمون الإجراءات المتفق عليها .

٢) يطبقون وينفذون الإجراءات بفعالية.
٣) يلتزمون بحيادية تامة ويمارسون حذرا مناسبا واحتراما لسرية التصويت عندما يقدمون المساعدة.
٤) يوفرون بيئة مرتبة ومنظمة يتاح فيها لكل الناخبين الذين لهم أهلية الاقتراع فرصة كافية ليدلوا بأصواتهم وليشعروا بأنهم متحررون من أي تأثير غير مناسب.
٥) يحترمون حقوق المراقبين وممثلي الحزب السياسي.

كما يتم إعطاء موظفي مركز الاقتراع سلطة واسعة ليتخذوا قرارات بخصوص الشكاوى والنزاعات أو الاعتراضات. ويجب أن تراقب نمط استجاباتهم، إذا كان هناك استجابة على الإطلاق. ولاحظ رغبتهم في تسجيل تفاصيل الموضوع.

في بعض البلاد يقوم موظفو الانتخابات بنقل «مركز اقتراع متنقل» إلى المستشفيات وإلى منازل المعاقين أو الناخبين الطاعنين في السن أو القرى النائية. وفي هذه الحالة لا بد أن يحاول المراقبون التحقق من:
١) أن صندوق الاقتراع فارغ قبل أن يغادر مركز الاقتراع .
٢) أن موظفي الانتخابات يحتفظون بتسجيل دقيق لبطاقات الاقتراع في كل خطوة من العملية (مثل: كم عدد بطاقات الاقتراع التي أخذت ، وكم عدد تلك التي استخدمت وكم عدد المرتجعة).
٣) أن عدد بطاقات الاقتراع في الصندوق يتفق مع عدد الناخبين الذين ألقوا هذه البطاقات .

ويكون حق الناخب في الاقتراع السري مهددا بصفة خاصة في المراكز الانتخابية المتنقلة. ولذلك فيجب أن تهتم اهتماما فائقا بالإجراء الذي ناقشناه في هذا القسم الفرعي .

والحفاظ على الفحص الدائم لأنشطة أي مركز انتخابات متنقل يمثل تحديا جادا للمراقبين. ويمكن أن تجد أنه ليس هناك أي جدول مواعيد أو خط سير معلنين للمركز المتحرك أو يمكن أن تجد أنك لا تستطيع أن تجد سبل نقل لمراقبتك. وأحد الاختيارات التي يجب أن تأخذها في اعتبارك هو أن تسأل الموظفين ما إذا كان يتم حجز مكان المراقبين في نفس السيارات التي تنقل صناديق الاقتراع. وإذا لم يكن هناك مكان لمراقبيك فيمكن أن تضطر إلى الاعتماد على نقلك الخاص أو على ملاحظات مراقبين آخرين (مثل: مندوبي الحزب السياسي أو ممثلي المجموعات المحايدة الأخرى).

سلوك الناخبين

الفئة الثالثة التي يجب أن تراقبها في أنشطتك هي سلوك الناخبين. وكما ناقشنا في قسم «التعليم المدني والانتخابي» أعلاه فإن الانتخابات الحقيقية ذات المعنى تفترض أن يفهم الناخبون كلا من إجراءات الاقتراع من ناحية وسياسات المرشحين أو جوهر الموضوع (أو الموضوعات) التي يتم الاقتراع عليها من ناحية أخرى.

وما دام مستوى فهم الناخب لهذين الموضوعين يؤثر على مقدار الوقت الذي يحتاجه لإكمال عملية التصويت فإن المستوى المنخفض من الفهم يمكن أن يتسبب في تأخيرات خطيرة في عملية الاقتراع . ولذلك فيجب أن تحاول تحديد ما إذا كان الناخبون يفهمون عملية الاقتراع والاختيارات المتاحة. ويجب أيضا أن تقيم إلى أي درجة تكون المشاكل الحادثة

في الاقتراع ، إذا كان هناك مشاكل ، نتيجة لتعليم انتخابي غير كاف وسببا لإعاقة ممارسة الحقوق الانتخابية بسبب التأخيرات الطويلة غير المعقولة أو الإلقاء غير السليم لبطاقات الاقتراع.

وكثيرا ما يطلب الناخبون الذين لا يفهمون العملية أو اختياراتهم مساعدة (أو تقدم لهم مساعدة) من موظفي الانتخابات أو آخرين في مركز الاقتراع. وكما اقترحنا سابقا فإنه يجب أن تراقب المشكلة المحتملة التي تثار عندما يفشل موظفو الانتخابات أو آخرون في الالتزام بالحيادية التامة عندما يقومون بالمساعدة.

ويمكن لسلوك الناخبين أن يكون أيضا سببا للتهديد والإرهاب أثناء عملية الاقتراع. فمثل هذا التهديد والإرهاب يحدث في الصف الذي ينتظر فيه من سيدلون بأصواتهم قبل أن يدخلوا المركز للتصويت. ويجب أن يحاول المراقبون أن يعرفوا أحداث التهديد هذه ويحددوا تأثيرها على الناخبين الآخرين.

البيئة خارج مركز الاقتراع

رغم أن معظم المراقبين يوم الانتخابات يركزون على تقييم إجراءات التصويت (داخل مركز الانتخاب)، إلا أنه يجب أن تخصص بعض اهتماماتك لتحليل البيئة خارج مركز الاقتراع.

وكما أسلفنا فسلوك الناخبين يمكن تقييمه ـ جزئيا ـ خارج مركز الاقتراع. ومن الواضح أن أناسا آخرين يمكن أن يكونوا نشطاء في هذه الحلبة أيضا، ويمكن أن يكون لأنشطتهم تأثير هام على التصويت. ويجب أن تبحث عن الحوادث ذات التأثير غير السليم أو التهديد والإرهاب خارج مركز الاقتراع ، وحاول في عملك هذا أن تحدد هدف ومصدر وشكل التهديد والإرهاب.

وقد تكون هذه المشاكل ، والتي أقل ما فيها أنها تنتهك مبدأ سرية التصويت ، ضد الناخبين في الصف أو ضد موظفي الانتخابات في الداخل . وتتضمن المصادر المحتملة للتهديد موظفي الانتخابات أو الحزبيين السياسيين الذين يتصرفون بطريقة زائدة الحماس أو أفرادا من قوات الأمن. وفي هذه البيئة يتضح التهديد والإرهاب في أشكال وضغوط عديدة. وأحد أمثلة ذلك هو المشكلة القليلة الأهمية نسبيا والخاصة بالدعاية الانتخابية الخاطئة (مثلا: عرض الملصقات والقمصان أو الهتاف في مناطق محظور فيها ذلك). والرشوة هي مثال آخر أكثر خطورة للمشكلة. أما العنف والتهديد بالقيام به فيمثلان الإرهاب في أقصى صوره (٥٢).

وكما ناقشنا في نهاية الفصل الأول، يجب أن تقيّم تأثير التهديد والإرهاب. وحاول أن توثق الأحداث المتعلقة بذلك وأن تقيّم حجم أي حادثة. وتتضمن الأسئلة الهامة التي يجب أن توجهها في تقريرك عن يوم الانتخابات ما يلي:

١) هل يستخف الناخبون بمحاولات إرهابهم؟ هل تأثروا بها أم منعوا في النهاية عن التصويت؟
٢) كم عدد الناخبين الذين تأثروا؟
٣) ما هي شخصيات (أو أوصاف) هيئات الأفراد المشتركين في الحادثة (مثل: المرتكبين والضحايا والشهود ، إلخ).
٤) كيف تم حل الموقف؟

(انظر الملحق رقم ٣ حيث تجد نموذجا لاستمارة تقييم حادثة) .

٥٢) انظر أيضا القسم(غ)«الحملة الانتخابية» والقسم الفرعي عن التهديد والإكراه .

أساليب محددة للمراقبة: بعد أن راجعت الموضوعات المتعددة التي يمكن أن تصادفها في التصويت ، يجب أن تفكر في أساليب محددة متنوعة للمراقبة تساعدك على تقييم أحداث يوم الاقتراع.

مدى التغطية

يجب أن تتخذ مجموعتك الرقابية قرارا أوليا بخصوص التغطية (أي مدى أنشطة مراقبتك مقاسة جغرافيا وديموغرافيا وزمنيا ، وعدد مراكز الاقتراع ، وعدد الناخبين المقيدين ، إلخ). وإذا حالفك الحظ بدرجة كافية بحيث تضم عددا من المتطوعين أكثر من عدد مراكز الاقتراع فيمكن أن تقرر أن تضع على الأقل مراقبا واحدا في كل مركز اقتراع لكي تقوم بعمل تغطية شاملة. وإذا لم تكن التغطية الكاملة ممكنة أو مرغوبا فيها فيمكن أن تجري نوعا من التغطية الجزئية .

وأحد مناهج التغطية الجزئية هو توزيع فرق مراكز انتخابية على قطاع مختار من مراكز الاقتراع. وفي هذا المنهج يكلف كل فريق مكون من مراقب أو أكثر بمراقبة مركز اقتراع واحد محدد مسبقا أثناء العملية الانتخابية بجملتها .

ويضمن هذا الاتجاه أن عملك الرقابي سوف يراقب ١٠٠ ٪ من الأنشطة أينما كان هناك فريق حاضر. لكنه لا يقدم لك إلا معلومات ضئيلة أو لا يقدم أية معلومات على الإطلاق عما يحدث في المراكز التي لا يوجد فيها مراقبون من عندك . ويحد هذا المنهج أيضا من تأثير قدرتك على إحباط أعمال التلاعب. فمثلا، أي شخص يخطط للقيام بأعمال تلاعب ويعلم بحضور مراقبي مراكز في بعض المراكز الانتخابية يمكنه بسهولة أن يوجه نشاطه لمراكز أخرى غير مراقبة.

ومن مناهج التغطية الجزئية الأخرى توزيع فرق متنقلة تنتقل من مركز إلى آخر أثناء فترة الاقتراع . ومن منظور لوجيستي فيكون استخدام الفرق المتنقلة أكثر تعقيدا وتكلفة (يتطلب دوما سيارات لكي يكون فعالا) من منهج استخدام فرق المراكز الانتخابية. ولا يمكن للفرق المتنقلة أن تقدم تقييما شاملا للعملية في مراكز فردية لأنها لا تبقى في أي مكان واحد فترة الانتخابات كلها.

وعلى أية حال فإن منهج الفرق المتنقلة له ميزة الوصول إلى الحد الأقصى من المساحة الجغرافية ومن عدد المراكز الانتخابية وعدد الناخبين المسجلين الذين تتم مراقبتهم. وكذلك فما دامت الفرق تتبع خط سير تلقائيا وغير معلن قبلا، إذن يمثل هذا المنهج إحباطا محتملا لأعمال التلاعب. ويمكن كذلك للفرق المتنقلة أن تعود إلى أي مركز اقتراع أكثر من مرة. وفي الواقع يجب أن تذكر موظفي الانتخابات دائما بأنك يمكن أن تعود في وقت لاحق في نفس اليوم. بل وعلى عكس منهج فرق المراكز الانتخابية، يكون للفرق التي تمتلك وسائل نقل قدرة عظيمة أن تحقق باستقلالية في المشاكل الخطيرة أو تنقل التقارير العاجلة أو تتابع المناقشات السياسية خارج حدود مركز الاقتراع .

وحتى مع مساعدة الفرق المتنقلة ، يمكن ألا تستطيع مراقبة كل مراكز الاقتراع. ولذا فيجب أن تحدد أولويات واضحة تتم بناء عليها زيارة المراكز. فيمكن مثلا أن تحاول أن تحقق تغطية نموذجية واسعة في القطر كله أو الدائرة الانتخابية كي تضع تقريرا عن السمة العامة للانتخابات. ومن ناحية أخرى فيمكن أن تركز مجهوداتك في الأماكن التي حدثت فيها في

الماضي مشاكل انتخابية أو حيث يكون من المتوقع أن يكون المتنافسون في الانتخابات متقاربين للغاية من بعضهم البعض ، أو حيث من المحتمل أن يكون بعض الأهالي (مثل : مجموعة عرقية أو مؤيدين أقوياء لأحد المرشحين) هدفا للتعسف.

إجراءات السلوك والملاحظة

أيا كان المنهج أو مجموعة المناهج التي تستخدمها فيجب أن تقدم تعليمات تفصيلية للمتطوعين عن مسؤولياتهم وقاعدة السلوك (أي سلوكهم العام) وأساليب محددة للمراقبة [٥٣].

يجب أن توصي المراقبين بأن يحافظوا قبل كل شيء على سمعة العملية بالحيادية والكفاءة. ويجب بادئ ذي بدء أن يتخذ المراقبون منهجا صريحا ومتعاونا في عملهم. وعند وصولهم إلى مركز الاقتراع يجب على المراقبين أن يقدموا أنفسهم إلى موظفي الانتخابات وإلى ممثلي الأحزاب السياسية، كما يجب أن يجدوا مكانا يستطيعون منه ـ دون تطفل ـ أن يراقبوا ما يحدث. وفي الوقت نفسه فلا بد أن يكون المراقبون مجتهدين في قيامهم بمراقبة وتسجيل كل الأحداث التي تجري. ولذا فيجب ألا ينثني المراقبون بسهولة عن السعي وراء المعلومات .

ويجب أن تدرب المراقبين على الإجراءات الصحيحة التي يجب اتخاذها في حالة حدوث تسيبات. ومن أجل الحفاظ على السلامة والأمن والمصداقية يجب أن يتم تعليمهم أن يتبعوا التعقل والاعتدال في مواقفهم. وإليك العديد من الاستجابات الممكنة والتي يمكن استخدامها في تركيبات متنوعة حسبما كان مناسبا:

١) أطلع رئيس موظفي الانتخابات أو ممثلي الحزب السياسي أو المراقبين الآخرين عن أي تسيب أو أي أمور أخرى.
٢) سجل تفاصيل الواقعة في قوائم مراجعة شخصية أو أي ورق آخر (بما في ذلك كل الكميات والمواقيت والأماكن والأسماء والتوجهات والحلول) وضع تقريرا عن المعلومات وقدمه إلى المشرفين في منظمتك الرقابية.
٣) كما هو الحال مع النقطة رقم ٢ أعلاه فحاول أن تسجل الواقعة في استمارة رصد رسمية.
٤) قدم شكوى رسمية إذا كان ذلك مسموحا.
٥) استأنف الأحكام الأولية عند موظفين أعلى، عندما يكون ذلك مناسبا .
٦) ضع تقريرا عن ملاحظاتك [٥٤].

نظام الاتصالات

تكون خطة الاتصالات الجيدة حاسمة عندما تقوم بمراقبة الاقتراع [٥٥]. وحاول قبل يوم الانتخابات أن تحدد مكانا يوجد فيه هاتف في مركز الاقتراع أو في مكان قريب منه حتى يستطيع المراقبون استخدامه في تقديم تقارير عن المشاكل إلى المركز الرئيسي ويستطيعوا من خلاله أن يتلقوا تعليمات عاجلة.

ومن الأماكن المحتملة لأن يوجد فيها هاتف: منزل أحد المؤيدين ، أو مكتب عمل محلي ، أو مكتب انتخابي، أو مكاتب حكومية أخرى (مثل مكاتب البريد) أو منافذ وسائل الإعلام.

---

٥٣) انظر القسم(ر) «التدريب» والقسم (ز) «كتيب التدريب» .
٥٤) انظر القسم (ن) «تقارير ما بعد الانتخابات» .
٥٥) انظر القسم (أ ، ب) «الخطة العامة» والقسم (س) «الإعلام» والقسم (ش) «اللوجيستيات» لمزيد من المعلومات عن أنظمة الاتصالات ووضع خطة للاتصالات .

مواد المراقبة

قبل أن يبدأ الاقتراع ويتم توزيع المراقبين يجب أن تراجع حالة استعداداتك. وحاول أن تتأكد من أن جميع مراقبيك قد تلقوا:

١) مهام يوم الاقتراع (مثل: أن يراقبوا مركز اقتراع أو ينجزوا مهمة أخرى).

٢) شارة أو شهادة أو خطابا يعتمد شرعية مراقبة حامله ويجيز له صلاحية الدخول داخل مركز الاقتراع .

٣) إرشادات للمراقبة (والتي تكون متضمنة في كتيب التدريب) ومنها:
   أ) نسخة موجزة من قاعدة الانتخابات .
   ب) استمارة تقرير وقائمة مراجعة (انظر ملحق رقم ٣).
   جـ) قائمة بالأسماء وأرقام الهواتف الهامة وكذلك أي خطة للاتصالات أو للتقارير تكون قد وضعتها.
   د) تعليمات (مثلا: أين ومتى تبدأ المراقبة وكيف تنفذ خطة المراقبة و/أو كيف تكتب التقارير، إلخ).
   هـ) قاعدة للسلوك.

٤) إمدادات اليوم (مثل الطعام والماء والورق وبطاريات الإضاءة، إلخ).

الفرز

مبادئ وموضوعات عامة: في تقييمك لعملية الفرز يجب أن يكون تقييمك على أساس إلى أي درجة:

١) يكون فرز الأصوات دقيقا ويعكس الاختيارات التي عبر عنها الناخبون.

٢) تكون البطاقات التي حكم عليها بأنها باطلة (فاسدة وفارغة) أو غير سليمة (أحيانا تسمى مقدمة أو مشكوكا فيها) قد تم تحديدها بطريقة سليمة وتم حفظها للمراجعة.

٣) يكون قد تم نقل نتائج الفرز إلى السلطات المختصة التي تجدول النتائج بدقة ويكون قد تم تقديم تقارير عنها إلى المتنافسين السياسيين ومراقبي الانتخابات والجماهير كما ينص القانون وبطريقة ملائمة .

٤) تكون عمليات فرز الأصوات ونقل وجدولة النتائج قد تمت في بيئة صريحة واضحة يقبلها كل المتنافسون والناخبون.

موضوعات ينبغي مراقبتها

إن معظم الموضوعات التي تراقبها أثناء عملية الاقتراع تستحق أيضا تدقيقا وفحصا أثناء عملية الفرز. ويجب أن تنتبه للبيئة داخل مركز الفرز وسلوك الموظفين وسلوك مندوبي الحزب (أي مراقبي الاقتراع) وللبيئة خارج مركز الفرز (انظر بصفة عامة القسم (ق) «مناقشة أكثر للاقتراع» فمثلا: داخل مركز الاقتراع يجب أن تحدد ما إذا كانت الترتيبات والمواد والأفراد المناسبون موجودين في أماكنهم أم لا.

أساليب محددة للمراقبة: لا بد كنقطة أولى أن تكيف منهجك ليعكس نظام فرز الأصوات المحدد الذي يستخدم. وفي بعض الانتخابات يتم فرز الأصوات في نفس المكان الذي تم فيه الاقتراع. بينما في انتخابات أخرى تنقل الأصوات إلى موضع فرز مركزي. كما تقوم بعض الأنظمة أيضا بفرز الأصوات في الحال بعد انتهاء الاقتراع مباشرة في حين تنتظر أنظمة أخرى حتى تفرز الأصوات

في اليوم التالي أو الأيام التالية.

وعندما يتم الاقتراع والفرز في نفس المكان فيجب أن يبقى المراقبون في المركز حتى ينتهي الفرز ويسجلوا النتائج في استمارة سبق أعدتها مجموعة المراقبة ، أو إذا كان ممكنا يحصلوا على نسخة من استمارة تفريغ الأصوات الرسمية.

وعندما يتم فرز بطاقات الاقتراع بطريقة مركزية فيجب أن يرافق المراقبون صندوق الاقتراع من مركز الاقتراع وحتى مركز الفرز والذي يقوم فيه المراقبون المختصون بتحمل مسؤولية التأكد من أن الفرز يتم بطريقة صحيحة.

وعندما يكون هناك تأخير في ما بين الاقتراع والفرز فيجب أن يتخذ المراقبون احتياطات خاصة للتأكد من سلامة الأصوات داخل صندوق الاقتراع. وفي بعض البلاد قد يظل المراقبون بجوار صناديق الاقتراع طوال الليل كي يتأكدوا من أن أحدا لن يعبث بمحتوياتها.

ويجب على المراقبين وهم يراقبون الفرز أن يكونوا منتبهين للتسيبات المحتملة التالية:

١) انتهاك سلامة صندوق الأصوات (مثل كسر الأقفال أو فض الأختام أو الصناديق المفتوحة مسبقا، إلخ).
٢) إجراءات غير سليمة للفرز مثل تمزيق بطاقات أو وضع علامات عليها بغرض إبطالها، وعدم تسجيل البطاقات الصحيحة حسب قصد الناخب المعلن بوضوح ، وإضافة بطاقات اقتراع موضوع عليها علامات قبلا أو بطاقات باطلة إلى محتويات صندوق الاقتراع ، وتبديل أو سرقة أو إتلاف البطاقات أو صناديق الاقتراع بكاملها، إلخ).
٣) تهديد وإرهاب موظفي الفرز أو المراقبين .
٤) أخطاء أو إلغاءات في حساب أو ملأ استمارات تفريغ الأصوات الرسمية .
٥) رفض خاطئ للسماح لمراقبين أو آخرين بأن يراقبوا العملية أو أن يسجلوا الشكاوى في استمارات تفريغ الأصوات الرسمية.
٦) عدم وضع تقرير عن النتائج حسب الإجراءات الموضوعة أو الفترات الزمنية المحددة .

وما إن يتم فرز البطاقات القادمة من مراكز انتخابية فردية حتى تبدأ عملية جمع وحساب (جدولة) النتائج من مختلف المراكز .

إن عمل المراقب نادرا ما ينتهي بانتهاء فرز الأصوات ، بل بالأحرى تظل هناك أجزاء عديدة فائقة الأهمية من العملية يجب مراقبتها. وسوف نناقش في قسم «تطورات ما بعد الانتخابات» مراقبة الأحداث مثل نتائج الشكاوى والطعون وإعلان النتائج وتنصيب المتنافسين الفائزين. لكن أولا يتناول هذا القسم في البداية موضوع مراقبة جدولة فرز الأصوات (انظر تعريف رقم ١١) .

ويقدم هذا القسم أيضا مناقشة تفصيلية ـ رغم أنها غير مطولة ـ عن أسلوب ينفع بصفة خاصة في المراقبة ويسمى الجدولة المتوازية للأصوات.

مبادئ وموضوعات عامة: إن عملية الجدولة عرضة للمشاكل . فموظفو الانتخابات المعدومو الضمير أو المهملون (أو المتطفلون) يمكن أن يغيروا بدرجة كبيرة النتائج الحقيقية وذلك بالقيام ببساطة بتغيير أرقام قليلة بقلم أو بإعادة برمجة جداول الحاسب الآلي. ولذا فإن التقييم السريع والمستقل تماما لنتائج الانتخابات يمكن أن يعيق موظفي الانتخابات أو أي أشخاص آخرين عن محاولة تغيير محصلات فرز الأصوات ويدعم ثقة الناخب في إمكانية الوثوق في النتائج الرسمية.

والدقة والسرعة في وضع التقارير هما اهتمامان كبيران في جدولة نتائج الانتخابات، ولذا فيجب أن تقارن نتائج الانتخابات التي يقدم عنها موظفو الانتخابات تقريرا مع نتائج الانتخابات التي أعلنها ممثلو الحزب السياسي والمراقبون الآخرون وتحاول أن تحدد الحسابات الخاطئة أو التناقضات أو الانحرافات (انظر تعريف ١٢).

ووقتما تحدد أي تسيب محتمل في عملية الجدولة، أو عندما يتم الانتهاء من الجدولة في المكان الذي تراقب فيه، يجب أن تحقق في أسئلة لديك عن العملية وتسجل ملاحظات. ويجب أن تنقل هذه الملاحظات إلى مراكزك الرئيسية للمراقبة بأسرع ما

الجدولة

«الجدولة» تستخدم هنا لوصف عمليات:
أ) نقل نتائج الاقتراع من النقطة التي تم فيها فرزها إلى مكان جمع مركزي حيث تضاف إلى نتائج من أماكن أخرى .
ب) حساب النتائج الاجمالية للانتخابات .

تعريف ١١

فتح صندوق اقتراع لكي يبدأ الفرز ، نقلا عن «كتيب التعليم الانتخابي للمدربين» أعده برنامج «صوّت» (Project Vote) لانتخابات سنة ١٩٩٤ في جنوب إفريقيا.

يمكن حتى يقرر قادة المنظمة ما هو الإجراء الذي يجب اتخاذه، إذا كان يجب ذلك، وحتى يمكنهم أن يبدأوا عملية إعداد لتقييم شامل للانتخابات. وإذا انتظرت أكثر من اللازم لكي تضع تقريرا عن النتائج الهامة فيمكن أن تضيع عليك فرصة التأثير على العملية [٥٦].

الجدولة المتوازية للأصوات

الجدولة المتوازية للأصوات هي طريقة لمراقبة جدولة الأصوات يسجل بها مراقبو الانتخابات النتائج المأخوذة من مراكز الاقتراع الفردية ويقارنون بين هذه النتائج وبين النتائج الرسمية [٥٧]. وهي وسيلة تستخدم في مراقبة فرز الأصوات. وتقوم هذه الجدولة بجمع النتائج الفعلية التي قدم موظفو

٥٦) انظر أيضا القسم(ن) «تقارير ما بعد الانتخابات» .

٥٧) انظر: L. Garber and G. Cowan, "The Virtues of Parallel Vote Tabulations", *Journal of Democracy, Vol.4, No. 2*, (Washington,D.C.: April 1993), p. 95. Reprinted by permission of the Johns Hopkins University Press.

الانتخابات تقارير عنها، ولا تعتمد على أساليب *اقتراع الخروج* (٥٨).

والهدف العام من أي جدولة متوازية للأصوات هو التحقق من دقة النتائج التي أصدرتها سلطات الانتخابات وهي تنقل من المستويات المحلية إلى المستويات المركزية لإدارة الانتخابات (مثلا: من مركز اقتراع إلى مستوى مقاطعة إلى العاصمة الإقليمية إلى المراكز الرئيسية الوطنية). ومتى تم تنفيذ الجدولة بطريقة صحيحة فيمكن أن تساعد على:

١) الحيلولة دون التلاعب عن طريق تدعيم مفهوم أن أي تلاعب أثناء الجدولة سوف ينكشف.
٢) أن تقترح عمل فرز «حقيقي» للأصوات عندما تجري محاولة للتلاعب.
٣) أن تدعم الثقة في النتائج الرسمية وقبولها إذا كانت متفقة مع الجدولة.

والجدول الذي يتضمن أربعة أعمال ناجحة للمراقبة في الصفحة التالية يصور درجة الدقة التي يمكن تحقيقها عن طريق الجدولة المتوازية للأصوات التي تصمم بطريقة جيدة وتنفذ بعناية.

ويتطلب تنفيذ الجدولة المتوازية للأصوات أن تقوم بتشكيل فريق مخصص لهذا الغرض وتضع برنامج تدريب خاصا وكتيبا للمتطوعين في هذا الميدان. ولا بد أيضا أن تقدر وزن المسؤولية التي سوف تكون على عاتقك حين تبدأ عمل الجدولة. وإذا تم تنفيذها بطريقة خاطئة أو تم تفسيرها بدون خبرة فإن المعلومات المأخوذة من الجدولة يمكن أن تسبب ارتباكا كبيرا. وهكذا فمن الهام للغاية أن تجري الجدولة بحرفية ودقة وأن تعلن وتشرح منهجية أعمالك دون أن تعلن عن المراكز المحددة التي تخطط لمراقبتها.

انحراف

هو انحراف أو خروج عن النظام العادي وعن قاعدة أو نظام . ويمكن أن تجد أوجه الانحراف عن طريق مقارنة نتائج الانتخابات (مثل: معدلات المشاركة الانتخابية ، وأعداد البطاقات الباطلة ، وفروق الفوز، إلخ) من انتخابات جارية مع بيانات انتخابية من أعوام سابقة أو أقاليم أخرى. ويمكن أيضا أن تحلل النتائج في ضوء معلومات من مصادر أخرى، بما في ذلك إحصاء عام للسكان أو أي دراسة ديموغرافية أخرى ، وقائمة قيد الناخبين، وقوائم الحزب السياسي .

فافترض مثلا أنك تحلل نتائج انتخابات وتجد أن نحو ٤٠ ٪ من الأصوات قد تم إبطالها في الدائرة الانتخابية (أ). فإذا كانت النتائج من باقي البلد تشير إلى أن المعدل المتوسط من بطاقات الاقتراع الباطلة هو ١٠ ٪ فإذن قد حددت انحرافا في الدائرة (أ) يمكن أن يستحق تحقيقا أكثر.

وفي تصميم الجدولة يجب أن تؤخذ مزايا وعيوب السرعة والدقة في الاعتبار في البداية. ويتضمن هذا عادة الاختيار ما بين فرز سريع ، والذي يعتمد على عينة عشوائية وإحصائيات للوصول إلى الحاصل المبني على نتائج من عدد محدود من المراكز الانتخابية ، وبين عمل شامل يجمع ويجدول النتائج من كل ـ أو تقريبا كل ـ المراكز الانتخابية .

والاختيار الاستراتيجي بين السرعة والشمولية بسيط نسبيا:

إذا كان ضروريا أن تحصل على نتائج انتخابات دقيقة وموثوق بها بسرعة فتكون العينة العشوائية أكثر ملاءمة. ومن ناحية أخرى فإذا كان الفرز الشامل لمراكز الاقتراع هو الوحيد الذي سيكفي لإقناع الناخبين بالنتائج الحقيقية فيجب عندئذ استخدام نظام أكمل ـ وأبطأ بالضرورة .

٥٨) يشار إلى أسلوب فحص اختيارات الناخبين بعد أن يدلوا بأصواتهم وهم يغادرون مركز الاقتراع ، باسم «اقتراع الخروج»

وفي معظم الأحوال يتفق الفرز السريع مع معيار الدقة والمصداقية والسرعة. ويمكن أن يتم عمله عن طريق جدولة النتائج من مئات من مراكز الاقتراع المختارة . والخطوة الأولى في بدء فرز سريع هي تحديد حجم العينة ، ولأن التاريخ الانتخابي محصور غالبا في المواقف الانتقالية فإن الاتجاه قد كان يميل لاستخدام عينات أكبر من ذلك (في الغالب تمثل ١٠ ٪ على الأقل من مراكز الاقتراع) وللاعتماد على درجة كبيرة من العشوائية. وعندما تكون البيانات الديموغرافية كثيرة للغاية ويكون عدد الناخبين كبيرا جدا أو عندما يكون المجتمع متجانسا نسبيا فيمكن أن تكفي عينة أصغر.

ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، عندما يكون كل من هذه العوامل الثلاثة موجودا ، تتطلب استفتاءات الرأي العام أقل من ٢٠٠٠ شخص يتم اختيارهم بطريقة عشوائية من أجل الوصول الدقيق لما يؤمن به ٢٥٠ مليون مواطن آخرين .

وأسلوب المطابقة هو أسلوب قديم يمكنك أن تستخدمه لكي تزيد من خفض هامش الخطأ الإجمالي في العينة ولكي تستطيع الوصول إلى نتائج مبكرة عندما لا يكون قد تم التقرير إلا عن بعض النقاط فقط . ويمكن أن تتم مطابقة المراكز الانتخابية بحسب الإقليم الإداري ، والسمات الديموغرافية (مثل حضري ، شبه حضري ، ريفي، إلخ) ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، والجنس على سبيل المثال.

ويجب لأي مجموعة مراقبة أن تقسم عملية الجدولة المتوازية للأصوات إلى المهام التالية:

١) إدارة وتنظيم عامين .
٢) تصميم العينة وبرمجة الحاسب الآلي.
٣) معالجة البيانات .
٤) التحليل الإحصائي .
٥) ضم وتدريب وتوزيع المتطوعين .
٦) الاتصالات واللوجيستيات .
٧) العلاقات العامة .

وسوف يسهم ضم المتطوعين الذين لهم خبرة في المجالات المتخصصة ، مثل الديموغرافيات والإحصاءات وبرمجة الحاسب الآلي والاتصالات إسهاما كبيرا في نجاح العملية.

وللمعلومات التالية أهميتها من أجل تخطيط العملية:

١) قائمة بكل المراكز الانتخابية وأماكنها .
٢) العدد الإجمالي للناس في قائمة التسجيل في كل مركز انتخابي .
٣) العدد الإجمالي للناخبين المقيدين في كل

مقارنة بين نتائج الجدولة المتوازية للأصوات وبين النتائج الرسمية

الانتخابات	المتنافس	الجدولة (٪)	النتائج الرسمية (٪)
تشيلي ١٩٨٨	نعم	٤٣,٠١	٤٤,٠٠
	لا	٥٤,٧١	٥٣,٣٠
بلغاريا ١٩٩٠	الحزب أ	٤٦,٩٩	٤٧,١٥
	الحزب ب	٣٦,١٣	٣٦,٢٠
	الحزب ج	٨,١٩	٨,١٩
	الحزب د	٦,٣١	٦,٣١
زامبيا ١٩٩١	الحزب أ	٧٤,١٠	٧٦,٠٠
	الحزب ب	٢٣,٠٠	٢٤,٠٠
باراجواي ١٩٩٣	الحزب أ	٤٠,١٤	٤٠,٩٠
	الحزب ب	٣٢,٨٣	٣٢,٨٣
	الحزب ج	٢٤,٩٧	٢٣,٤٠

مقاطعة أو دائرة انتخابية .

٤) معلومات ديموغرافية مفيدة لأغراض العينات والمطابقة.

لا تقلل من شأن الصعوبة المحتملة في الحصول على المعلومات الأساسية اللازمة لجدولتك. وسبق أن كانت مراكز الانتخابات القومية في بلاد عديدة غير قادرة أو غير راغبة في أن تعلن بدقة عن العدد المعترف به من المراكز الانتخابية أو العدد الإجمالي للناخبين المقيدين قبل يوم الانتخابات.

وفي حالة إجراء فرز سريع سوف تحتاج أيضا إلى حاسب آلي ومشغل متدرب له. ويمكن استخدام قدرات الحاسب الآلي في أخذ العينة وتسجيل النتائج وحساب الناتج ، خاصة في الحالات التي لا تكون فيها كل نقاط العينة قد تم التقرير عنها . وسوف تحتاج أيضا إلى إحصائي وربما إلى شخص معتاد على ديموغرافيات الإقليم في الحالة المحتملة أن لا تتلقى نتائج من ١٠٠ ٪ من عينتك. وفي المنظمات المدعمة جيدا يمكن أن يتم توزيع الحاسبات الآلية على أماكن مختلفة في سائر أنحاء البلاد من أجل تسهيل جمع النتائج .

ويمكن عندئذ أن يتم نقل المعلومات من الميدان إلى المكاتب الرئيسية المركزية عن طريق (المودم) (modem) أو أقراص حاسب آلي. وفي غير ذلك يمكن أن تستخدم الطرق التقليدية، وإن كانت أبطأ، للاتصال والنقل.

ويجب قبل يوم الانتخابات أن يكون قد تم إدخال جداول البيانات التالية على السجل الأساسي:

١) اسم مركز الاقتراع.

٢) مكان مركز الاقتراع.

٣) تحديد الرمز الرقمي لمركز الاقتراع كما تحدده السلطات المركزية أو كما حددته مجموعة المراقبة.

٤) اسم المقاطعة أو الدائرة الانتخابية التي يقع فيها مركز الاقتراع.

٥) عدد الناخبين المقيدين في مركز الاقتراع.

ويجب على كل مراقب مكلف بأن يصل إلى نتائج فعلية أن يكون في المركز الذي يجرى فيه الفرز قبل فتح صندوق الاقتراع. ويجب أن يتابع المراقب عملية الفرز وأن يلاحظ ويسجل أي تسيبات وأن يجمع نتائج الفرز، كما يجب أن يملأ المراقب قائمة مراجعة (انظر ملحق رقم ٣) تتضمن المعلومات التالية:

١) اسم المراقب الذي يقدم التقرير.

٢) توقيت التقرير.

٣) العدد الإجمالي للأصوات التي تم الإدلاء بها.

٤) الأصوات التي تلقاها المتنافسون (مثل المرشحين أو الأحزاب السياسية أو موضوعات استفتاء ما) .

٥) التقييم الشخصي للمراقب الذي يضع التقرير لنزاهة العملية في مركز الاقتراع أو موقع الفرز الذي كان فيه.

ويجب أن يحاول المراقبون أن ينقلوا نتائجهم إلى المكاتب الرئيسية للجدولة بأسرع ما يمكن. ويجب أن يتولى فريق الإحصائيات مسؤولية تصميم العينة وتحليل البيانات كلما أصبحت هذه متاحة خلال ليلة الانتخابات. ويتأثر تصميم العينة وحجمها باختيار نقاط العينة (مثل مراكز الاقتراع أو الناخبين الفرديين)، وبالدرجة المطلوبة من الدقة والثقة ، وبالمنهجية التي تتبعها الحكومة في فرز الأصوات .

وسوف يحتاج فريق الإحصائيات أيضا إلى أن يضع إستراتيجية لمعالجة استبدال نقاط العينة عندما تحول مشاكل الأفراد أو اللوجيستيات دون استخدام نقاط العينة الأصلية.

ويعتبر إجراء تدريبات تمثيل قبل يوم الاقتراع جزءا هاما من عمل الجدولة المتوازية للأصوات.

إيضاح ٢٢

ظهرت أهمية الفرز السريع ليلة الاستفتاء التشيلي في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٨٨ عندما أخرت وزارة الداخلية إعلان الجدولة الرسمية للأصوات بالرغم من الوعود بأن النتائج سوف تعلن فورا بعد وصولها. وخشي البعض من حدوث تلاعب كلي في النتائج أو حتى إبطالها. وساعد صدور نتيجتين لجدولة متوازية للأصوات ـ إحداهما من أحزاب المعارضة والأخرى من مجموعة حيادية ـ على إقناع مؤيدي بينوشيه، بما فيهم قادة الحزب المؤيدون للنظام وأعضاء المجلس العسكري الحاكم ، أن معسكر «لا» كان فائزا. وفي النهاية أعلنت وزارة الداخلية النتائج في الساعة الثانية صباحا، أي بعد ست ساعات من انتهاء الاقتراع[٦٠].

إيضاح ٢٣

في انتخابات بيرو في نيسان/أبريل سنة ١٩٩٥ قامت منظمة ترانسبارنسيا (أي: منظمة «شفافية») بعمل مراقبة في الآلاف من مراكز الاقتراع ، وضمن إطار عمل شامل لقد تم إدخال عدد لا بأس به من المراكز في الجدولة المتوازية للأصوات. وقام جميع مراقبي الجدولة بكتابة ثلاثة تقارير: التقرير الأول الذي قدم في آخر الصباح والذي تناول أسئلة عن ترتيبات مركز الاقتراع، مثل ما إذا كانت المراكز في المكان الصحيح ، ولها طاقم أفراد كاف ومواد كافية ، وتقدم إمكانية الاقتراع السري، إلخ. وعقدت ترانسبارنسيا مؤتمرا صحفيا في بداية فترة ما بعد الظهيرة أعلنت فيه عن هذه الأمور، مما ساعد على تكوين رؤية المنظمة وتمييزها عن أعمال اقتراع الخروج. ووضع تقرير ثان بعد نهاية الفرز ثم تقرير ثالث، وهو أشمل، في اليوم التالي للانتخابات.

ويمكن أن يساعدك التمثيل الجزئي أو الكلي في أن تدرب الطاقم أو أن تصدر الدعاية أو أن تحل المشاكل في النظام أو تثبت مصداقية العملية.

ويجب أن تؤكد على موضوع الاتصالات في وضع خطتك للجدولة المتوازية للأصوات [٥٩]. وتوفير شبكة هواتف ممتدة على مستوى البلد وآمنة هو أمر مثالي. ومن بدائل الاعتماد على الهواتف: أجهزة الراديو أو التسليم اليدوي للنتائج إلى المكاتب الإقليمية والقومية. وقم بوضع خطط للطوارئ لتصدر تقارير عن معلومات الجدولة المتوازية للأصوات في حالة حدوث مشاكل الاتصالات التي تنتج عن عوائق مثل خطوط الهاتف المعطلة أو الطقس السيئ.

يجب أيضا أن تتأكد من أن خطة الجدولة قد شرحت شرحا كافيا ، في أول فرصة ، لموظفي الحكومة والانتخابات ولوسائل الإعلام الإخبارية ولقادة الحزب السياسي. وغالبا ما يكون تعاون موظفي الانتخابات ضروريا لضمان أن تكون الجدولة ممكنة. فعلى سبيل المثال ، يمكن أن يتم طلب قاعدة خاصة تسمح لمتطوعي الجدولة بدخول عملية فرز الأصوات أو بأن يحصلوا على استمارة تفريغ أصوات رسمية.

وإذا لم يكن مثل هذا التصريح متاحا فقد يكون من الواجب أن تصنع ترتيبات بديلة مع واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية التي يحق لمندوبيها دخول مراكز الاقتراع.

ولا تتوقع أن تلقى فكرة الجدولة المتوازية للأصوات تأييدا فوريا ، إذ ربما ينظر موظفو الانتخابات لمثل هذا العمل على أنه تعد على

---

٥٩) انظر أيضا القسم(ش) «اللوجيستيات» .

٦٠) انظر L. Garber and G. Cowan, "The Virtues of Parallel Vote Tabulations", *Journal of Democracy, Vol. 4, No. 2,* (Washington, D.C.: April 1993). Reprinted by permission of the Johns Hopkins University Press.

مسؤولياتهم وأنه مصدر محتمل لإرباك الناخبين . ويجب القيام بمحاولة جادة من أجل إقناع موظفي الانتخابات ـ وفي معظم الحالات إقناع الحزب الحاكم أيضا ـ أن إجراء جدولة موثوق فيها سيكون في مصلحة الجميع.

وإعلان نتائج جدولتك المتوازية للأصوات هو عنصر هام لأي جدولة موثوق فيها. ويجب أن تهتم بأن تصدر تقريرك بطريقة تضمن الحصول على أقصى درجة من الثقة من كل الأحزاب المهتمة . وهكذا سيكون من الحكمة أن تختار موقعا محايدا للإعلان لكي تحافظ على المواعيد المعلنة (كي تتفادى مظهر أنك تزيف الحسابات) وأن تستعد لتشرح كل بعد من أبعاد عمليتك وتدافع عنه . ويجب أن تكون مستعدا لمقاومة الضغوط لتطلق تقريرك في سباق مع الموارد الأخرى أو أن تؤخر تقريرك إذا كانت النتائج تبدو غير محببة (انظر إيضاح رقم ٢٢).

ومن الأهمية بمكان أن تتذكر أن أي جدولة متوازية للأصوات لا تتناول إلا المشاكل التي ربما تحدث في عملية الجدولة. وعمليات الجدولة الصحيحة للفرز قد تكون قليلة المعنى إذا كانت هناك أخطاء أساسية في عملية التصويت أو كانت هناك مشاكل خطيرة في يوم الاقتراع. ولذا فإنه يجب تناول الجدولة المتوازية للأصوات كجزء من عمل مراقبة انتخابية أوسع. وإحدى الطرق لتأكيد ذلك هي أن تدخل تقييم الأبعاد النوعية للعملية داخل عملية الجدولة المتوازية (٦١).

ويمكن لمراقبي الجدولة المتوازية أن يقدموا تقريرهم الأول من مراكز الاقتراع بعد عدة ساعات (من الميعاد المقرر لبدء الاقتراع) .

ويمكن أن يتناول هذا التقرير العديد من المسائل المحورية لعملية الاقتراع (٦٢). كما يمكن أيضا أن يتضمن تقرير فرز الأصوات إجابات على العديد من الأسئلة النوعية المتعلقة بعمليات الاقتراع أو الفرز. ويمكن لهذه التقارير أن يقوم بحسابها الحاسب الآلي، كما من شأنها أن تزيد من البعد الخاص بفرز بطاقات الاقتراع في عملية الجدولة. ويجب أيضا للجدولة المتوازية للأصوات نفسها أن تلحق بها تقارير من المراقبين في مراكز الاقتراع التي ليست جزءا من عينة الجدولة لتقديم تقييم شامل لأحداث يوم الانتخابات (انظر إيضاح رقم ٢٣).

وبعد مؤتمر صحفي محتمل في منتصف يوم الانتخابات عن الأمور النوعية ومؤتمر صحفي لإعلان حساب الجدولة لنتائج الانتخابات ، يمكن أن تختار منظمتك أن تضع بيانا لما بعد الانتخابات ـ وقد يكون بيانا مؤقتا ـ ثم أن تضع تقريرا نهائيا عن الانتخابات. وسوف نناقش هذه الأنشطة في قسم «تقارير ما بعد الانتخابات».

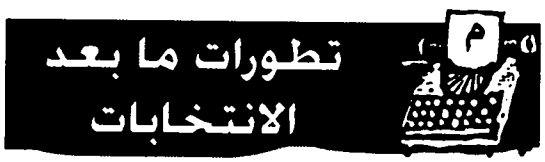

إن الأيام التالية لأي انتخابات تكون في كثير من الأحيان مليئة بانعدام اليقين ، والذي يمكن أن تسببه تأخيرات في إعلان نتائج الانتخابات ، أو المعلومات غير الكاملة عن نتائج الانتخابات ، أو مشاكل لم تحل معلقة في نظام الشكاوي ، أو إشاعات عما سيحدث بعد إعلان النتائج (أي شغب أو قمع) ، إلخ. وفي مناخ ما بعد الانتخابات يتسبب انعدام اليقين في رفع درجة التوتر وقد يؤدي في

٦١) انظر القسم(ن) «تقارير ما بعد الانتخابات» إذ تجد فيه تعريفا وشرحا أكثر للتقييم النوعي .
٦٢) انظر الملحق رقم ٣ لنموذج لاستمارة تقرير عن النقاط الخاصة بالأمور النوعية .

المواقف الصعبة إلى انتهاك لإجراءات الانتخابات أو حتى إلى العنف.

ويمكن خفض عدم اليقين ومستويات التوتر إلى الحد الأدنى عن طريق مراقبة تطورات ما بعد الانتخابات بجانب عملية الجدولة. وكما ذكرنا أعلاه فإن من ضمن الأنشطة المحددة التي تستحق انتباه المراقب ما يلي:

١) عملية حفظ الشكاوي أو النزاعات الأخرى وحلها .
٢) إعلان النتائج الإقليمية والنهائية .
٣) رد الفعل تجاه النتائج من المؤسسات الأساسية مثل الحكومة والجيش ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية و/أو المرشحين المهزومين.
٤) تنصيب الأشخاص المنتخبين وتنفيذ الموضوعات التي نالت نجاحا في استفتاء .

ويجب أن تكون يقظا للتهديدات المتنوعة التي تهدد أي عملية عادلة بما في ذلك:

١) الفشل في الالتزام بالقوانين والإجراءات التي تحكم مراجعة الشكاوي وجدولة النتائج وإعلان النتائج وتنصيب الأشخاص المنتخبين (مثلا: بإضاعة المواعيد النهائية ، أو باستخدام إجراءات غير معتادة لصنع القرار ، أو باستقصاء أو تضمين خاطئ للأفراد في المراقبة أو المشاركة في الاستماعات أو الأحكام ، إلخ).
٢) انتقامات أو تهديدات موجهة ضد المواطنين لأنهم شاركوا في الانتخابات أو لأنهم أدلوا بأصواتهم لصالح متنافس انتخابي معين .
٣) الضغط على موظفي الانتخابات ليغيروا النتائج الحقيقية للانتخابات.
٤) انحياز من وسائل الإعلام يدل على أن وسائل الإعلام التي تصدر الأخبار تسهل القبول الشعبي لنتيجة مزورة غير حقيقية.

ويجب أن تركز على المشاكل (سواء كانت مجرد إشاعات أو ذكرت في وسائل الإعلام أو تم الإبلاغ عنها رسميا عبر آلية الشكاوى) التي تبدو ذات مغزى (أي المشاكل التي تدل على نموذج منهجي للتلاعب المتعمد أو تلك التي تميل إلى أن تؤثر تأثيرا ماديا على نتيجة الانتخابات).

ويجب أن تتضمن خطتك لمراقبة فترة ما بعد الانتخابات وضع قائمة بموضوعات لها أولوية تريد أن تحقق فيها وإعداد فرق خاصة لتجري التحقيقات(٦٣).

ويجب أن تعطي اهتماما دقيقا لسلوك موظفي الانتخابات أثناء هذه الفترة. وكما هو الحال مع مهام فترة ما قبل الانتخابات فيجب على موظفي الانتخابات المختصين بمراجعة الشكاوى والنزاعات وإعلان النتائج الإقليمية والرسمية وتنصيب المرشحين الفائزين أن يلتزموا بقانون الانتخابات ، وهذا يعني أنهم يجب أن يتعاملوا مع كل الشكاوى بعدل وموضوعية. ويجب أيضا أن يمارسوا الدقة في إنجاز واجباتهم بطريقة مناسبة زمنيا. فعلى سبيل المثال ، ادعاءات حدوث تسيبات خطيرة في الاقتراع يجب ألا يسمح لها بأن تتدخل في عملية الشكاوى حتى يتم الانتهاء من تحديد نتائج الانتخابات. والالتزام بالقوانين يعني أيضا أن هؤلاء الموظفين لا بد أن يتأكدوا من النتائج الرسمية ويعلنوها وينصبوا المرشحين الفائزين في مناصبهم ، بالرغم من أي اختيارات شخصية مغايرة لذلك.

ويمكن أن تستحق الأحكام الرسمية مراقبة خاصة ، ولذا فقم بتقييم أي إبطال للنتائج ، وأي تغيرات في النتائج الأولية ، وأي تأخيرات كبيرة في إصدار الأحكام، وفي الحالات القصوى عليك أيضا أن تقيم دعوة لإجراء انتخابات جديدة أو تكميلية.

---

٦٣) انظر القسم (غ) «الحملة الانتخابية» عن عمليات التنفيذ والمراجعة وعن أساليب محددة للمراقبة ، لمناقشات متعلقة بمثل هذه التحقيقات .

أخيرا ، راقب دوما عن كثب مستوى الوضوح والشفافية الذي يقدمه موظفو الانتخابات. وأثناء هذه المرحلة الفائقة الحساسية من عملية الانتخابات يجب أن تلاحظ ما إذا كان الموظفون قد غيروا أو منعوا بدون مبرر وصول المراقبين إلى الأنشطة المتنوعة.

ويجب أيضا أن تفكر في مراقبة سلوك المؤسسات الأخرى، بما في ذلك الأحزاب السياسية والجيش والفصائل شبه العسكرية ووسائل الإعلام. ويجب أن تسعى بنشاط للحصول على معلومات عن هذه المؤسسات فيما يخص الانتخابات. ومن المفيد أن تعرف كيف تنظر هذه المؤسسات للعملية وكيف تنوي أن تتفاعل مع النتائج المتوقعة. فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تسأل ممثلي الجيش عما إذا كانوا سيقبلون نتائج الانتخابات التي تعلن فوز مرشح من المعارضة.

وأغلب الاحتمال أن هذه المؤسسات قد سجلت أحداث العملية التي سوف تكمل نتائجك أيضا. فمثلا يمكن أن يكون لدى هذه المؤسسات معلومات عن تسيبات مزعومة حدثت في منطقة لم يكن لك فيها مراقبون. ويجب أن تسأل هذه المؤسسات عن أي توثيق لديها وعن أسماء الأفراد الذين اشتركوا في أو كانوا شهودا على هذه الأحداث، بالإضافة إلى التواريخ والأماكن المرتبطة بها.

وأثناء فترة الانتخابات يمكن أن تجد منظمتك المراقبة نفسها في وضع تسوية وحل النزاعات. وإذ تكون قد انتهيت من جمع معلومات موثوق بها عن جودة الانتخابات ونتائج الانتخابات و/أو إذ تعتبرك الأحزاب المتنافسة محايدا ومحترفا وعادلا، قد تكون في موقف المساعدة في تسوية وحل النزاعات والتقليل من حدوث العنف. ويجب أن تكون واعيا ومدركا بأن أي شخص يشترك في تسوية وحل نزاعات يبدأ في تخطي الحد الفاصل بين المراقبة المستقلة الحيادية وبين المشاركة الفعلية في العملية. ومن ناحية أخرى فقد تقرر أن تسوية النزاعات هي استخدام مناسب لمعلومات ووضع منظمتك وأن ذلك لن يعوق قدرتك على تحقيق أهدافك(٦٤).

٦٤) انظر القسم (هـ) «اعتبارات ختامية» .

٥ آثار

أنشطة ما بعد الانتخابات

ن) تقارير ما بعد الانتخابات

هـ) اعتبارات ختامية

تقارير ما بعد الانتخابات

إن إعلان المعلومات أمر شائع في أي نشاط مراقبة ناجح في فترة ما بعد الانتخابات. وكما ذكرنا في القسم السابق فإن أحد المصادر الكبرى للتوتر في مرحلة ما بعد الانتخابات هو عدم اليقين والذي يكون ـ إلى حد كبير ـ نتيجة لمعلومات غير كاملة أو غير دقيقة. ولذا فإن مساعيك لجمع معلومات دقيقة متوازنة والتقرير عنها يمكن أن يكون الخطوة الأولى الهامة في مكافحة عدم اليقين وتعزيز ودعم احتمالات إكمال انتخابات سلمية شرعية . ويمكن أن يسهم تقريرك أيضا في قبول النتائج الشرعية للانتخابات ، أو في حالة أي عملية فيها خلل بدرجة كبيرة ، في إعاقة قبول النتائج .

ويجب أن تتضمن منهجيتك في جمع المعلومات مقابلة الموظفين وممثلي الحزب السياسي والمراقبين المستقلين والشهود المرتبطين بالموضوع أو الحدث بأي طريقة. ومن الهام بصفة خاصة أن تسعى لإقامة دليل أو شهادة تدعم أو تكذب بها التقارير. وإذا أخفقت في التدقيق في ملاحظاتك الخاصة أو التقارير الأخرى التي تخطط أن تبني عليها تحليلك فيمكن أن تجد أن تقاريرك وأنشطتك المستقبلية (والتي سوف نناقشها في القسم التالي) لن تحظى بقدر كبير من المصداقية والثقة.

وإعلان المعلومات هو عملية تبادلية. وبينما ناقشت الأبواب السابقة جمع وتحليل المعلومات يهتم هذا الباب بما إذا كان يجب توزيع المعلومات وكيف يتم ذلك (٦٥).

---

٦٥) انظر أيضا القسم (س) «الإعلام» .

أنواع التقارير: بعد عمليات الاقتراع والفرز يمكنك أن توزع معلومات تكون قد جمعتها في استمارات متنوعة أو في أوقات مختلفة (انظر عينة نموذجية من التقارير في الملحق رقم ٤).

بيان ما بعد الانتخابات هو ملخص قصير (لا يزيد عن بضع صفحات) مكتوب عن أنشطتك، وعن نتائجك وتقييماتك أيضا إذا أردت أن تضمنها فيه. وفي بعض الأحوال يمكن إضافة توصياتك عن كيفية معالجة وحل النزاعات أو إصلاح العملية. ويجب أن تصدر بيان ما بعد الانتخابات بعد فرز الأصوات على الفور (عادة في خلال ٤٨ ساعة) لكي تساعد الناخبين والأحزاب السياسية في تقييم العملية ولكي تضمن أن معلوماتك لا تفقد قيمتها الإخبارية بمرور وقت طويل جدا. وهذا مفيد بصفة خاصة كي تقوم بعملية إثبات فورية وقوية عن حدث أو موضوع انتخابي معين. وتصدر مجموعات المراقبة بصفة عامة بيانا أوليا قبل أن يتم التأكد من النتائج الرسمية.

البيان المؤقت، والذي يكون عادة أطول من بيان ما بعد الانتخابات، يقوم بتقديم تفسيرات أكثر تفصيلا عن نتائجك أو استنتاجاتك، أو عن الأحداث المستمرة (مثل النزاعات التي لم تحسم، أو حل بعض المشاكل، أو المخاوف من أخطاء وشيكة الحدوث، إلخ) وينشر غالبا بعد تقرير ما بعد الانتخابات، ولكن قبل صدور التقرير النهائي الأكثر شمولا (والذي يستغرق وقتا أطول).

وعندما تصدر بيان ما بعد الانتخابات أو البيان المؤقت يجب أن تؤكد على أن محتوياتهما أولية. فبالاعتراف العلني بأن هذه التقارير ليست نهائية أو كاملة يمكنك أن تصدر معلومات قيمة بطريقة مناسبة زمنيا وتحتفظ في نفس الوقت بحقك في أن تصحح نتائجك في وقت لاحق، إذا كان ذلك ضروريا. وهذا الأمر يحمي مصداقيتك في حالة ما إذا ثبت أن نتائجك سابقة لأوانها أو غير دقيقة.

ويمكن أن تصحح أي عدم دقة أولية وتقدم تفصيلات أكثر عن معلومات سابقة غير كاملة في تقريرك النهائي (أو التقرير الشامل). وهذا التقرير، والذي يمكن أن تصدره بعد مرور أسابيع أو حتى أشهر على الانتخابات، يجب أن يقدم كل المعلومات المتعلقة بفهم الانتخابات وبأنشطتك، بما في ذلك أفكار ختامية أو توصيات تعتقد أنها مناسبة.

وتمثل التقارير الشفاهية[٦٦] تكملة قوية للتقارير المكتوبة، رغم أنه لا حاجة إلى تقديم النوعين من التقارير سويا. والتقارير الشفاهية، والتي يمكن أن تعد في وقت أقل مما تحتاج إليه التقارير المكتوبة، نافعة بصفة خاصة عندما تحتاج أن تنقل رسالة فورية أو رد فعل لأحداث جارية. كما أن الطبيعة الفورية والتفاعلية للتقارير الشفاهية تساعدك على أن تؤكد على معلومات هامة وأن تجيب على أسئلة من مستمعيك.

تحليل المعلومات وإصدار التقارير: يمثل تقرير ما بعد الانتخابات فرصة كبيرة لتدعم مصداقية

التقييم النوعي

التقييم النوعي ينتج عن تحليل يستخدم الاعتبارات الموضوعية والنسبية.

٦٦) انظر أيضا قسم «الإعلام» فيما يخص الاتصالات الشخصية.

منظمتك ، لكن فقط إذا كانت المعلومات التي تقدمها دقيقة وموضوعية ويمكن التحقق من صحتها. ولذا فيجب أن تتخذ الاحتياطات للتمييز بين الحقائق والانطباعات المبنية على أحكام محايدة، وهذا لا يعني أن الانطباعات لا يمكن أن تؤثر على تقييمك الإجمالي لأي عملية.

إن المؤشرات الكمية مثل نماذج فرز الأصوات، وفرز الأصوات الأولي ، ومعدلات المشاركة ، لا تقدم وحدها معلومات كافية لتقييم العملية أو لضمان سلامة وصحة نتائج الانتخابات. ولذا فيجب أن تحاول تقديم عنصر نوعي في تقاريرك.

وكي تقوم بعمل تقييم نوعي فلا بد أولا أن تحاول أن تقيم ، بنوع من الذاتية ، طبيعة العملية (انظر تعريف رقم ١٣). فمثلا، في نهاية (ذيل) قائمة مراجعة ليوم الانتخابات لأحد المراكز الانتخابية، يسجل المراقبون غالبا تقييمهم الإجمالي لعملية الاقتراع ، وكي يفعلوا ذلك فلا بد أن يطلب منهم أن يصفوا العملية بأنها:

١) خالية من المشاكل .
٢) فيها مشاكل ضئيلة غير ذات قيمة .
٣) فيها مشاكل هامة ذات تأثير غير محدد، أو
٤) فيها مشاكل خطرة تبطل الاقتراع المحلي.

ثانيا، وهو الأهم ، لا بد أن تحاول تحديد التأثير التراكمي لتحليلات الكمية والنوعية عندما يؤخذان في الاعتبار سويا. ويتطلب هذا التحديد أن تقيّم تأثير النتائج الفردية أو التحليلات المرتبطة بعضها ببعض وأيضا بإجمالي المضمون السياسي الذي جرت فيه الانتخابات (انظر إيضاح رقم ٢٤).

كذلك لا بد أن تقرر لمن سوف توزع تقاريرك[٦٧] . ويتضمن المتلقون المحتملون موظفي الحكومة ، وأعضاء سلطات مراجعة مستقلة (مثل القضاة) ، وقادة الأحزاب السياسية ، ومراقبين آخرين، ووسائل الإعلام. ثم لا بد أن تحدد الوسيلة التي سوف تستخدمها لنقل وتوصيل رسالتك.

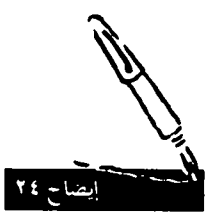

افترض أن التهديد أفسد إجراءات يوم الانتخابات في مدينة ما حيث تقوم أنت بمراقبة الاقتراع . كيف ستحلل هذه المشكلة؟

١) حاول أن تحدد ، بموضوعية ، عدد الأصوات التي تأثرت ، فهل تأثرت ١٠ أصوات أم ١٠٠٠ صوت؟

٢) لاحظ إلى أي درجة أثر التهديد على الانتخابات بالنسبة إلى (أو بالمقارنة مع) أي مشاكل أخرى لاحظتها (مثل التلاعب أو ارتباك الناخب). هل استهان الناخبون بالتهديد فلم يكن له أي أثر ، أم ارتعبوا تماما لدرجة أن التأثير كان كبيرا (مثلا: هل أحجم الناخبون عن التصويت)؟

٣) فكر في مدى أهمية المشكلة في إطار البيئة السياسية والتاريخية والاقتصادية السائد. هل كان هذا التهديد غريبا للغاية (كما يمكن أن يحدث في نظام ديمقراطي عريق ومسالم) أم معتادا (كما هو الحال في بلد خرج مؤخرا من حرب أهلية)؟

٤) حدد إلى أي درجة يمكن أن تكون هذه المشكلة قد أثرت على النتائج داخل الدائرة الانتخابية. هل أثر ذلك التهديد ماديا على نتيجة الانتخابات؟ هل كان من الممكن أن يفوز مرشح آخر لو لم يكن الناخبون قد تهددوا ؟

٦٧) انظر أيضا القسم (س) «المعلومات العامة» .

يمكن أن ترسل خطابا إلى السلطات المسؤولة وتقدم نسخة إلى الأفراد المهتمين وإلى وسائل الإعلام. ويمكن أن يستخدم هذا الأسلوب مع أنواع التقارير الثلاثة التي وصفناها أعلاه. والدعاية التي تنالها يمكن أن تزداد إذا طرحت معلوماتك في مؤتمر صحفي . فأي مؤتمر صحفي يؤكد على نتائجك في موضع شعبي للغاية ويقدم فرصة لوسائل الإعلام لالتقاط الصور أو تسجيل الشرائط المرئية ولتطرح أسئلة محددة.

وإذا اخترت أن تصدر بيانا عاما فسيكون التوقيت أمرا حيويا. فمثلا إذا أصدرت بيانا سابقا لأوانه في يوم الانتخابات يحدد تسيبات إجرائية فيمكن أن تثبط المواطنين عن الاقتراع . ومن الناحية الأخرى، فإذا لم تصدر أي بيان ، بالرغم من معرفتك بوجود أخطاء جسيمة، فيمكن أن تشجع موظفي الانتخابات أو الحزبيين على أن يستمروا في العمل وهم محصنون.

وما إن يغلق باب الاقتراع حتى يمكن أن تتعرض لضغط لكي تصدر بيانا حاسما بأسرع ما يمكن ، وذلك بغض النظر عما إذا كنت قد أكملت عملية جمع وتحليل بياناتك أم لا. وإذا أصدرت بيانا مبنيا على معلومات غير كاملة فلا بد أن تؤكد على الطبيعة الأولية للتقرير كما يجب أن تعلن نيتك لإصدار بيانات تالية. والأفضل من ذلك هو أن تجمع معلومات من قطاع هام من البلاد ، بغض النظر عن طول الوقت الذي سيستغرقه ذلك، قبل إصدار بيان يقيّم أنشطة يوم الانتخابات.

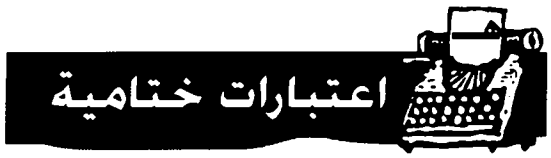

ما إن يتم إجراء عملية مراقبة ناجحة حتى يمكنك أن تفكر فيما إذا كنت ستستمر في العمل، ربما بميثاق مختلف ، أو ستنحل ، بعد أن حققت الغرض الذي أنشئت من أجله المجموعة أو الائتلاف.

والعوامل التالية يمكن أن تكون ذات صلة بقرارك:

١) أي انتخابات لا تضمن ـ في حد ذاتها ـ الشروط المطلوبة لتأمين نظام سياسي ديمقراطي أو ترسيخ آليات أي مجتمع حر في ضمير وسلوك المواطنين ولا تنهي الفترة الانتقالية.

٢) المجموعات المحايدة ضرورية لتقوية وتنشيط المجتمع المدني ولإقامة مؤسسات وساطة تحرك وتوضح إرداة الشعب وتدعم حكومة جيدة واحترام حقوق الإنسان.

٣) الشبكات البشرية التي تم تكوينها لمراقبة الانتخابات يمكن أن يتم تحويلها لتنجز أي أهداف أخرى أساسية لتقوية ودعم النظام الديمقراطي.

كذلك التحديات هامة هي الأخرى. فبدون وجود انتخابات في الأفق القادمة يمكن أن تختفي الأموال اللازمة للدفع لطاقم التأييد ولمساحة المكتب. وكذلك إرادة الأفراد أن يتطوعوا بوقتهم وجهدهم يمكن أن تتبدد. وهكذا ، لكي تقوم أي منظمة بالمراقبة فلا بد أن تختار ميثاقا يستجيب لاحتياج واقع حادث وتستفيد من الموارد المتاحة وتشجع استمرار انضمام المتطوعين المستمر إلى العمل .

ولكي تجد محورا لأنشطة ما بعد الانتخابات ، يمكن لمنظمتك أن تتطلع إلى أنشطة أخرى مثل:

١) تحليل أو مناصرة إصلاح قانون الانتخابات أو أي قوانين أو سياسات أخرى ، بما في ذلك تلك التي تختص بمشاركة المواطن وشفافية الحكومة.
٢) تنفيذ برامج تعليمية عن المسؤولية المدنية والعمليات المحلية.
٣) توفير المساعدة التقنية للمشرعين (وطاقمهم) وموظفي الحكومة .
٤) تقييم أداء المشرعين.
٥) مراقبة موضوعات حقوق الإنسان والحقوق المدنية.
٦) تدعيم مشاركة القطاعات الممثلة تمثيلا لا يتناسب مع حجمها أو قطاعات الأقلية، مثل النساء والمجموعات العرقية ، في العملية السياسية.
٧) مراقبة نزاهة وعدالة وسائل الإعلام فيما يخص تناول الأحزاب السياسية والموضوعات السياسية المعاصرة.
٨) تدعيم حكومة مسؤولة وأمينة .
٩) تعزيز الحوار بين المواطنين في المستويات المحلية والوطنية.

يبقى لنا أن نناقش السؤال الخاص بما الذي يفعله طاقم المراقبة عندما تنتهي مراقبة الانتخابات . ربما يريد البعض أن يشاركوا في الحكومة ، فكل البلاد تحتاج إلى موظفين عموميين متدربين وأمناء خاصة أثناء فترة انتقال كبير ، وأعضاء مجموعتك المراقبة الذين أظهروا هذه المميزات أثناء أعمالهم الرقابية يمكن أن يرحب بهم في مواقع حكومية رسمية وفي الحياة العامة. ولكي تحمي سمعة منظمتك واشتهارها بالحيادية فمن الحكمة أن تضع سياسة تحدد ما إذا كان هؤلاء الأفراد يجب أن يقطعوا اتصالاتهم الرسمية بمنظمتك أم لا.

ومن ناحية أخرى ، كما ذكرنا سلفا ، يجب ألا تنسى أن المنظمات المستقلة الحيادية يمكن بل ويجب أن تلعب دورا هاما في حياة أي نظام ديمقراطي. ومن ثم فبينما يفكر بعض قادة وأعضاء منظمتك في العمل مباشرة لصالح الحكومة أو الأحزاب السياسية، يجب أن يتذكروا أن المساعدة سوف تكون مطلوبة أيضا لمساندة المؤسسات الديمقراطية المنتخبة حديثا وللإعداد للانتخابات المستقبلية.